

لمنصوب على نزع الحنا في القرآن

إعداد:

و. ل. هـ. م. بن سليمان البعيمي
الأستاذ المساعد في طيبة اللغة العربية في الجامعة

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، أنزل القرآن الكريم على عبده الأمين، هدى وبشرى للمؤمنين، وجعله محفوظاً إلى يوم الدين، وصلى الله وسلم على رسوله المصطفى، أفصح من نطق بالضاد، وعلى آله وأصحابه الغر الميامين، الذين حملوا شعلة الدين، وبلغوا الأمانة كما احتملوها رضي الله عنهم أجمعين، أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

أمّا بعد؛ فإن القرآن الكريم معين لا ينضب، والدرس فيه مبارك، ودارسه موفق، كتبتُ فيما مضى بحثين في النحو أولهما: المنصوب على التقريب، وثانيهما ما تمّ من الأفعال الناسخة في القرآن، وكان مدار هذينك البحثين القرآن الكريم: دراسة وتطبيقاً، فأحببت أن ينتظم العقد بحثاً ثالثاً هو: « المنصوب على نزع الخافض في القرآن جمعاً ودراسة » ولعليّ - إن كان في العمر فسحة - أكمل العقد ببحوث نحوية وصرفية يكون مجالها التطبيقي القرآن الكريم كاللقاء الساكنين، والتنازع، وأثر المجاورة، والاستثناء المنقطع، وأحكام حتى، وغيرها مما هو مدوّن لديّ في جذاذات تنتظر الإخراج.

في كثير من القراءات القرآنية أسرار دفيئة، وأحكام نحوية وصرفية، إبرازها خير من اللهاث خلف شاهد شعريّ، تضطرب روايته عند التمهيص؛ فخير الأعمال ما كان في خدمة كتاب الله الكريم يبارك الله فيها ونسأله أن تكون شاهدة لنا لا علينا بمنه وكرمه، وأن يجعلها في موازين أعمالنا يوم الحساب.

هذا البحث لم يتأتّ لي سهواً رهواً؛ وإنما أخذت أنقب عن مادته العلمية بحثاً عن شاهد في بطون كتب النحو، و التفسير، وإعراب القرآن،

والقراءات، والمعاجم اللغوية، وغيرها كثير، ككتاب «دراسات لأسلوب القرآن الكريم» للشيخ محمد عبد الخالق عزيمة رحمه الله؛ إذ أفدت منه كثيراً في الشواهد، ومعجم الأدوات والضمائر في القرآن، والمعجم المفهرس لألفاظ القرآن، كما تتبعت الأفعال اللازمة في القرآن، أدرس ما عُدِّي منها، فإن كانت تعديته بترع الخافض أذخرته، وإن كان معدّي بغير ذلك من طرق التعدية المعروفة أطرحته، ولم أدرجه في بحثي، ومن خلال التنقيب والبحث رأيت أن المادة العلمية جديدة بإفراها في بحث مستقل، استهلته بالحديث عن نزع الخافض: تعريفه، وأحكامه، وقياسيته، والفرق بين نزع الخافض والتضمين، فكان فصلاً، ثم درست نزع الخافض في القرآن في الفصل الثاني، فما كان منه قياسياً اكتفيت بأمثلة تجليّه وتوضّحه، دون استقصاء و حصر لجميع ما جاء منه في القرآن؛ لأن البحث ليس معجماً للقرآن، وما كان غير قياسي فإنني أحرص على الاستقصاء والتحري، فإن فاتني منه شيء فالكمال لله.

ولا يخفى أن وجه الشاهد في بعض الآيات المستشهد بها يكون مرجوحاً، أو يكون القول به غير واضح الدلالة، أو ينازعه التضمين، فأورده، وأورد معه الوجه الأرجح، استيفاءً لما قيل في الآية، وخروجاً من لائمة التقصير، فإن قيل إن نزع الخافض في غير مواطنه القياسية موقوف على السماع، ولا تحمل الشواهد القرآنية إلا على المسائل القياسية، فأقول: إن الأئمة من النحاة والمفسرين والمعرّبين للقرآن أكثروا من القول بترع الخفض في غير مواطن القياس، وارتضوه في آيات كثيرة، ومن الخير عدم الشذوذ عنهم، والتعسف في توجيه تلك الشواهد فراراً من القول بترع الخافض، ولكن يقال هذه شواهد تحفظ ولا تتخذ قياساً.

والناظر في كتب التفسير، وكتب إعراب القرآن، يلحظ كثرة اختلاف النحويين في إعراب الآيات القرآنية، ومرد ذلك - والله أعلم - إلى أسلوب القرآن المعجز، فالبشر لا يستطيعون الإحاطة بكلّ مراميّه ومقاصده؛ فاحتمل كثيراً من المعاني، والوجوه التي نشأ عنها كمّ من التوجيهات النحوية. هذا وقد اقتضت الدراسة المنهجية الحديثة أن يكون البحث في فصلين انتظماً مباحث ومطالب بحسب الحاجة.

المنصوب على نزع الخافض في القرآن (جمعاً ودراسة) وفيه تمهيد وفصلان:

التمهيد يشتمل على ثلاث مسائل:

المسألة الأولى: تعدّي الفعل ولزومه.

المسألة الثانية: علامات تعدّي الفعل ولزومه

المسألة الثالثة: تعلق الجار والمجرور

الفصل الأول: دراسة نزع الخافض

وانتظم مباحث:

المبحث الأول: تعريف المصطلح.

المبحث الثاني: أحوال نزع الخافض في العربية

المبحث الثالث: حكم متزوع الخافض

المبحث الرابع: المنصوب بعد (ما) الحجازية.

المبحث الخامس: نزع الخافض والتضمين.

الفصل الثاني: المنصوب على نزع الخافض في القرآن

وتحتته مباحث:

المبحث الأول: نزع الخافض قياساً في القرآن وتحتته مطالب:

المطلب الأول: دراسة أن وأن بعد نزع الخافض.

المطلب الثاني: نزع الخافض من أن وأن في القرآن.

المطلب الثالث: دراسة كي في اللغة.

المطلب الرابع: كي في القرآن.

المبحث الثاني: نزع الخافض سماعاً في القرآن .

وفيه مطالب:

المطلب الأول: نزع الخافض من المفرد.

المطلب الثاني: دراسة التعليق والجُمل التي بعده

المطلب الثالث: نزع الخافض من الجملة المعلقة في القرآن

المطلب الرابع: المفعول الثاني منصوب على نزع الخافض

أسأل الله سبحانه وتعالى أن يلهمنا رشدنا، ويسدد خطانا، ويبارك لنا في

أعمالنا إنه سميع مجيب.

تمهيد

من أراد أن يقرأ بحثاً في نزع الخافض فلا بدَّ له بادئ ذي بدء أن يقف على معنى التعدي واللزوم ويلمَّ بأحكامهما؛ ويعرف علامتهما، ومعنى تعلقهما بالفعل أو ما فيه رائحة الفعل؛ ليدرك بنفسه الأفعال المتعدية أصالة، والأفعال التي تعدت بسبب نزع الخافض منها؛ وذلك لتكون أحكامه بعدئذ دقيقة موافقة للقواعد التي وضعها علماء العربية في هذا الشأن؛ ولهذا رأيت أن أتحدث عن هذه المعاني تمهيداً للبحث، فجاءت في ثلاث مسائل:

المسألة الأولى: تعدي الفعل ولزومه

للفعل في العربية تقسيمات كثيرة: من حيث الصحة والاعتلال، ومن حيث التمام والنقصان، ومن حيث التجرد والزيادة، ومن حيث التعدي واللزوم ومن حيث الزمن الماضي والحاضر والمستقبل، ومن حيث الأبنية، وغير ذلك مما هو مبسوط في علم التصريف (١).

ويخصنا هنا تقسيمه من حيث التعدي واللزوم فنقول: الفعل ضربان:

متعدٍّ، ولازم.

(١) للوقوف على هذه التقسيمات تنظر المراجع التالية: شرح لامية الأفعال لابن الناظم، وبغية الآمال للبلبي، وشرح تصريف العزري لسعد الدين التفتازاني، وفتح الأقفال لبحرق اليميني، ودروس التصريف لمحمد محيي الدين عبد الحميد، والمغني في تصريف الأفعال لمحمد عبد الخالق عضيمة، وتصريف الأفعال لعبد الحميد عنتر. فهذه مصنفات أفردت في تصريف الأفعال.

وتصريف الفعل مبثوث في كتب النحو والصرف.

فالمتعدي: هو المتجاوز يقال عدا فلان طورَه أي: جاوزه، وعند النحاة هو: تجاوز الفعلِ الفاعلَ إلى مفعول به أو أكثر.

وهو يصل إلى المفعول به بدون واسطة حرف جرّ، ويسمى متعدياً بنفسه، وواقعياً، ومتجاوزاً؛ وإنما سمي بهذه الأسماء؛ لأنه تعدى الفاعلَ إلى المفعول به، وتجاوزَه إليه، ووقع عليه فعل الفاعل.

ولازم: وهو الذي لا يصل إلى المفعول به إلا بواسطة حرف جرّ ويسمى أيضاً قاصراً، أو متعدياً بحرف جرّ؛ وسمي بهذه الأسماء للزومه فاعله فلم يتعدّه إلى سواه، ولم يتجاوزَه إلى غيره، واللازم ينصب ما سوى المفعول به من المفاعيل وأشباهها نحو: جلست آمناً جلوساً أمام المسجد يوم الخميس وزيداً.

وفي العربية أفعال كثيرة استعملت متعدية ولازمة منها: غاض الماء، وغضته، وفقر الرجل فاه، وفقر فوه، وكسفت الشمس، وكسف الله الشمس، ودلّع لسانه، ودلّع الرجل لسانه، وهي كثيرة (١) جاء منها في القرآن قوله تعالى: ﴿مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرٍ مِنْ رَبِّهِمْ مُّحَدَّثٍ إِلَّا اسْتَمَعُوهُ وَهُمْ يَلْعَبُونَ﴾ (٢) وقال تعالى: ﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ (٣).

(١) ينظر: أدب الكاتب لابن قتيبة: ٤٥٤، والمزهر للسيوطي: ٢٣٦/٢.

(٢) الأنبياء: ٢.

(٣) الأعراف: ٢٠٤.

المسألة الثانية: علامات تعدي الفعل ولزومه

وضع النحاة علامات يُستدلُّ بها على معرفة اللازم من المتعدي، وهي: صحة اتصال ضمير المفعول به بالفعل، ومجيء اسم مفعول تامٍّ منه، نحو القطار ركبته وهو مركوب، واللازم لا يجيء منه ذلك إلا بواسطة حرف الجرِّ نحو الكرسي جلست عليه وهو مجلوس عليه.

وجعلوا لللازم علامات يُستدلُّ عليه بها، من هذه العلامات: كونه من أفعال السجايا، أو العوارض، أو يدلُّ على نظافة، أو ضدها، ومطالع المتعدي لواحد، وذكر ابن عصفور أن من علامات اللازم ألا يصحَّ السؤال عنه بأيِّ شيء وقع، نحو: (قام) و (جلس)، إذ لا يقال: بأيِّ شيء وقع قيام زيد؟، ولا بأيِّ شيء وقع جلوس بكر؟^(١)، وغير ذلك مما هو مبسوط في كتب النحو^(٢) قال ابن مالك في علامة المتعدي:

علامة الفعل المعدى أن تصلها غير مصدر به نحو عمل

وزاد في شرح التسهيل: (أن يصاغ منه اسم مفعول تام باطراد)^(٣)

واعترض عليه الشاطبي^(٤) والداميني^(٥) باعتراضات منها:

أولاً: أن من الأفعال العربية ما يتعدى بنفسه تارة، وبحرف الجرِّ تارة أخرى، نحو شكرته وشكرت له، ونصحته ونصحت له، ومثل هذه الأفعال

(١) ينظر: شرح الجمل: ٢٩٩/١.

(٢) ينظر في ذلك باب التعدي واللزوم في شروح ألفية ابن مالك.

(٣) شرح التسهيل: ١٤٩/٢.

(٤) المقاصد الشافية: ١/١٢٦.

(٥) تعليق الفرائد: ٩/٥.

تكون داخلة تحت قاعدته وخارجة عنها في آن واحد بحسب الاستعمال، ومثل هذه الأفعال تكون مشكلة، والقواعد يستلزم فيها أن تكون حاصرة.

وأجيب عن هذا الاعتراض بأن باب شكرت له وشكرته موقوف على السماع، والحديث عمّا ينقاس.

ثانياً: أن العرب تتوسع في المتصرف من ظروف الزمان والمكان، فتلحق الفعل ضميراً يعود على أحدهما، كقوله تعالى: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾ (١)، وكذلك يقال: يوم الجمعة سرتة، ومكانكم قمتة، وكلّ هذا على إجراء الظرف مجرى المفعول به مجازاً، ولا يقال: إن الضمير هنا ضمير مفعول به، ولكن يصح أن يقال: إن هذه الضمائر ليست ضمائر مصدر.

وأجيب عن هذا الاعتراض: بأن التوسع في الظروف مجاز على خلاف الأصل، والأصل ألا يصل الفعل إلى ضمير الظرف إلا بواسطة حرف الجر، والضوابط تكون بحسب الأصل، لا بحسب التوسع المجازي.

ثالثاً: أن الأفعال المتعدية في العربية ثلاثة أقسام: قسم يتعدى بنفسه، وقسم يتعدى بواسطة حرف الجرّ وهو ما يطلب المجرور على جهة اللزوم كعمرت به ورغبت فيه وعجبت منه، وقسم يتعدى مرة بنفسه ومرة بحرف الجرّ كما سبق في شكرته، وشكرت له.

و الضابط الذي ذكره ابن مالك قد أخرج من أقسام المتعدى القسم الثاني، وهو ما يطلب المجرور على جهة اللزوم، وسأوى بينه وبين ما لا يطلب

(١) البقرة: ١٨٥.

المجرور على جهة اللزوم، كقام وقعد، فطلب هذه للمجرور - إن وُجد - لا يسمّى تعدياً وإنما يسمّى تعلقاً.

وأجيب بأن من سمى المجرور متعدياً إليه فهذا اصطلاح خاص به ولا مشاحة في الاصطلاح.

رابعاً: أن هذا الضابط دوريٌّ؛ إذ تتوقف فيه معرفة اسم المفعول التام على معرفة الفعل المتعدي، وبالعكس، وكذلك تتوقف معرفة المتعدي على صحة اتصال ضمير المفعول به بالفعل، ويتوقف تمييز ضمير المفعول به عن غيره من الضمائر، على معرفة كون الفعل متعدياً، فجاء الدور.

وأجيب عن هذا الاعتراض بأن المقصود التمييز وليس الحد.

خامساً: أن العرب تنصب الاسم على نزع الخافض، كـ(قمرن الديار) والمتروع الخافض مفعول به، و الفعل في مثل هذا لا يصح أن يتصل به ضمير المفعول به

وأجيب بأن متروع الخافض بابه ضرورة الشعر، أو الشذوذ، ولا تحمل القواعد على الضرائر والشذوذ.

المسألة الثالثة: تعلق الجار والمجرور:

معنى التعلق: هو الارتباط المعنوي بين الحدث وشبهه، الجملة بحيث لا يكتمل معنى أحدهما إلا بالآخر، ولا يتعلّق من حروف الجر إلا ما كان أصلياً فقط، وتكتفي أشباه الجمل في التعلّق بما فيه رائحة الفعل، وفي تعلق الظرف والمجرور بالناقص، والجامد، وأحرف المعاني خلاف (١)

(١) ينظر في (تعلق شبه الجملة): معني اللبيب الباب الثالث، والأشباه والنظائر: ٢٢٤/٢.

فإذا وصل اللازم إلى المفعول به بواسطة حرف الجر تعلق به الجار

والمجرور.

ويفرق الشاطبي بين التعلق، والتعدي بالحرف فيقول: «إن التعدي يطلق حيث يكون الفعل طالباً لحرف الجر على اللزوم كمررت بزيد وعجبت من فعله ورغبت في الخير، فإن مثل هذه الأفعال في طلبها للمجرور كالتعدي بالنسبة إلى المفعول، والتعلق حيث يكون لا يطلبه على اللزوم بل بالنسبة إلى القصد في الكلام كذهبت معك وقعدت في منزلك وانطلقت إليك، فإن هذه الأفعال إنما تطلبه بحسب ما طلبته مقاصد الكلام، فتقول مرّة: انطلقت من عندك، وتارة: انطلقت معك، وتارة انطلقت إليك، وتارة: انطلقت بسببك، ولأجلك، ومن جرّئك، وتقول مرّة: انطلقت لاغير فلا تُعَدِّيهِ، ولا يطلب شيئاً، وفرق بين فعل يطلب الحرف الجار من جهة وضعه، وفعل يطلبه من حيث هو مقصود في الكلام» (١)

(١) المقاصد الشافية: ١/١٤١.

الفصل الأول: دراسة نزع الحافض:

وفيه مباحث:

المبحث الأول: تعريف المصطلح:

مادة: (نزع) تدلّ على القلع والإزالة يقال: نزع النجارُ المسمارَ فهو متزوع بمعنى اقتلعه، ونزع الأميرُ العاملَ عن عمله أزاله قال ابن منظور: «نزع الشيءَ يَنْزِعُهُ نَزْعاً فهو متزوع، ونزيع، وانتزعه فانتزع اقتلعه فاقتلع. . . ونزع الأميرُ العاملَ عن عمله أزاله وهو على المثل؛ لأنه إذا أزاله فقد اقتلعه وأزاله»^(١)، وفرّق سيوييه بين (نزع) و(انتزع) فقال: «وأما انتزع فإنما هي خطفةٌ كقولك استلب، وأما نزع فإنه تحويلك إياه وإن كان على نحو الاستلاب»^(٢).

والحافض: مصطلح كوفي يراد به: حرف الجرّ، وتسمّى عندهم أيضاً حروف الإضافة؛ وسمّيت بهذا الاسم؛ لأنها تحدث الخفض وهو الجرّ، وعلل الزجاجي تسمية الجر خفضاً فقال: «ومن سمّاه منهم ومن الكوفيين خفضاً، فإنهم فسّروه نحو تفسير الرفع والنصب، فقالوا: لانخفاض الحنك الأسفل عند النطق به، وميله إلى إحدى الجهتين»^(٣) وعلل العكبري تسمية الخفض جرّاً عند البصريين فقال: «إنما سمّيت كسرة الإعراب جرّاً لتسفلها، وانسحاب الياء التي من جنسها على ظهر اللسان كجرّ الثوب على الأرض، ومنه قيل لأصل الجبل

(١) اللسان (نزع) ٣٤٩/٨.

(٢) الكتاب: ٧٤/٤.

(٣) الإيضاح في علل النحو: ٩٣.

جرّ لتسفله»^(١)، وقال الرضي: «وأما جرّ الفكّ إلى أسفل وخفضه فهو ككسر الشيء؛ إذ المكسور يسقط ويهوي إلى أسفل فسمي - أي المصتف - حركة الأعراب جرّاً وخفضاً، وحركة البناء كسراً؛ لأن الأولين أوضح وأظهر في المعنى المقصود من صورة الفم من الثالث»^(٢).

وللصّبّان تعليل آخر إذ يقول: «وإنما سميت حروف الجر؛ إما لأنها تجرّ معاني الأفعال إلى الأسماء، أي: توصلها إليها، فيكون المراد من الجرّ المعنى المصدرى، ومن ثمّ سمّاها الكوفيون حروف الإضافة؛ لأنها تضيف معاني الأفعال أي: توصلها إلى الأسماء؛ وإما لأنها تعمل الجرّ فيكون المراد بالجرّ الإعراب المخصوص»^(٣).

المبحث الثاني: أحوال نزع الخافض في العربية:

لحذف حرف الجرّ في العربية ثلاث حالات^(٤):

الأولى: أن يحذف قياساً مطرداً - فيصير الفعل متعدياً - وذلك مع الأحرف المصدرية (أنّ وأن) - وزاد ابن هشام^(٥): (كي) - ؛ لطول الصلة؛

(١) اللباب في علل البناء والإعراب: ١/ ٣٥٢.

(٢) شرح الكافية: ٧٠/١.

(٣) شرح الأشموني: ٢/ ٢٠٣.

(٤) ينظر في هذا التقسيم: شرح الجمل لابن عصفور: ١/ ٢٩٩، وشرح التسهيل: ٢/ ١٤٩،

والتصريح: ٢/ ٤٠٤، والأشموني: ٢/ ٨٩.

(٥) أوضح المسالك: ٢/ ١٦١.

ولأن حرف الجر لم يظهر له تأثير في العمل، والحذف هنا مشروط بأن يتعين الحرف عند حذفه نحو: عجبت أن يفوز مهمل، أي من أن يفوز مهمل، أما إن لم يتعين الحرف فابن مالك^(١) وكثير من النحاة ينعون الحذف؛ لأنه يؤدي إلى لبس نحو: رغبت أن تذهب، إذ لا يعلم المراد بالرغبة (فيها أم عنها)، ويشكل على هذا قوله تعالى: ﴿وَتَرْغَبُونَ أَنْ تَنْكَحُوهُنَّ﴾^(٢) إذ يصح أن تكون الرغبة في نكاحهن لجمالهن، ويصح أن تكون الرغبة عن نكاحهن لدمامتهن، وأجيب عن هذا الإشكال بجوابين:

أحدهما: أن يكون حذف الحرف اعتماداً على القرينة الرافعة للبس وبه قال المرادي^(٣) نقلاً عن أبي حيان في منهج السالك، والذي في منهج السالك: «ويطرد حذف حرف الجر من أن وأن إذا أمن اللبس فلا يجوز رغبت أن تقعد؛ لأنه ملبس، إذ يحتمل أن يكون المعنى رغبت في أن تقعد، ويحتمل أن يكون رغبت عن أن تقعد، فإن زال اللبس وتعين حرف الجر جاز ذلك نحو قول ﴿وَتَرْغَبُونَ أَنْ تَنْكَحُوهُنَّ﴾»^(٤)

(١) قال ابن مالك:

وعدّ لازماً بحرف جر وإن حذف فالنصب للمنجر
نقلاً وفي أن وأن يطرد مع أمن لبس كعجبت أن يدوا

(٢) النساء: ١٢٧.

(٣) توضيح المقاصد والمسالك: ٥٤ / ٢.

(٤) منهج السالك: ١٢٨، نسخة مصورة عن رسالة دكتوراه في الولايات المتحدة.

وثانيهما: أن يكون حذف الحرف لمعنى بلاغي وهو قصد الإبهام ليرتدع

بذلك الطامع والمعرض (١)

واختلف في محل (أن) و(أن) عند حذف حرف الجر المطرد حذفه معهما

ف قيل: محلّهما نصب، قياساً على الاسم الصريح، ونُسب للخليل وإليه ذهب

الفراء (٢) والمبرد (٣) وعزاه ابن مالك - متابعاً ضياء الدين بن العليج - إلى سيويه،

وصححه (٤)، وقيل محلّهما جرّ ونُسب للكسائي، ومال إليه السيرافي (٥)،

واستدلوا بقول الشاعر:

وَمَا زُرْتُ لِيَلِيَّ أَنْ تَكُونَ حَيِّبَةً إِلَيَّ وَلَا دَيْنٍ بِهَا أَنَا طَالِبَةٌ (٦)

بجر (دين) عطفاً على محل: (أن تكون) إذ أصله (لأن تكون)

(١) ينظر توضيح المقاصد: ٥٤/٢، والتصريح: ٤٠٨/٢، والأشعري: ٩١/٢.

(٢) ينظر معاني القرآن: ٢١٠/١.

(٣) ينظر المقتضب ٣٤١/٢: قال: "وتقول: أشهد أن محمداً رسول الله فكأن التقدير: أشهد على أن محمد رسول الله أي: أشهد على ذلك، أو أشهد بأن محمد رسول الله، أي: أشهد بذلك".

وقال في ٣٤٦/٢: "زعم قوم من النحويين موضع (أن) خفض في هاتين الآيتين - «وأن هذه أممكم أمة واحدة» «وأن المساجد لله فلا تدعومع الله أحداً» - وما أشبههما، وأن اللام مضمرة، وليس هذا بشيء واحتجوا بإضمار ربّ في قوله:

وبلد ليس به أنيس

وليس كما قالوا؛ لأن الواو بدل من (رب) كما ذكرت لك

(٤) ينظر شرح التسهيل: ١٥٠/٢، وشرح ابن الناظم: ٢٤٩، والتصريح: ٤٠٨/٢.

(٥) ينظر في العزوة: المقاصد الشافية: ١٤٩/١، وتعليق الفرائد: ١٥/٥.

(٦) بيت من الطويل للفرزدق وهو في ديوانه: ٨٤/١.

وأجاز الزجاج الوجهين^(١)، وهو ظاهر مذهب سيبويه قال: «وسألت الخليل عن قوله جل ذكره: ﴿وَأَنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُون﴾»^(٢) فقال إنما هو على حذف اللام كأنه قال: ولأن هذه أمتكم أمة وإحداً، وأنا ربكم فاتقون، وقال: ونظيرها: ﴿لِإِيلَافِ قُرَيْشٍ﴾؛ لأنه إنما هو: لذلك ﴿فَلْيَعْبُدُوا﴾، فإن حذف اللام من (أن) فهو نصب، كما أنك لو حذف اللام من لإيلاف كان نصباً هذا قول الخليل. ولو قال إنسان: إنَّ (أن) في موضع جرٍّ في هذه الأشياء، ولكنه حرف كثر استعماله في كلامهم فجاز فيه حذف الجار كما حذفوا رباً في قولهم:

وَبَلَدٌ تَحْسَبُهُ مَكْسُوحًا (٣)

لكان قولاً قوياً وله نظائر نحو قوله: لاه أبوك. والأول قول الخليل^(٤).
الحالة الثانية: حذف جائر في سعة الكلام: المنشور والمنظوم، فيما سمع من أفعال استعمالها العرب مرة متعدياً بنفسها، وتارة بحرف الجر، مع الاتحاد في اللفظ والمعنى^(٥) وهي: (شكر، ونصح، ووزن، وكال يكيل، يقال: شكرت له وشكرته، ونصحت له ونصحته، ووزنت له ماله ووزنته ماله، وكلت لزيد طعامه وكلته طعامه، وكذلك: اختار وأمر يقال اخترت زيدا قومته واخترت زيدا من قومه، وأمرتك الخير، وأمرتك بالخير) قال الشاعر:

(١) ينظر معاني القرآن: ٢٩٨/١، و٣٠٠.

(٢) المؤمنون: ٥٢.

(٣) شطر بيت من الرجز معزو لأبي النجم العجلي في شرح أبيات سيبويه لابن السرياني:

١٩٠/٢

(٤) الكتاب: ١٢٦/٣.

(٥) ينظر في هذه الأفعال: شرح الرضي: ١٣٦/٤، المقاصد الشافية: ١٢٨/١.

أَمَرْتُكَ الْخَيْرَ فَأَفْعَلُ مَا أَمَرْتَ بِهِ فَقَدْ تَرَكْتُكَ ذَا مَالٍ وَذَا نَسَبٍ (١)
وهذه الأفعال موقوفة على السماع، قال ابن مالك: «ومأخذ هذا النوع
السماع» (٢) وسماتها المتعدية بوجهين.

واختلف النحاة في أصالة هذه الأفعال التي تتعدى مرة بنفسها ومرة
بجرف الجرّ فذهب فريق: منهم ابن عصفور (٣) وأبو حيّان (٤) إلى أن كلّ واحد
منهما أصل برأسه، وليس أحدهما متفرعاً من الآخر، وذهب فريق ثانٍ منهم
الشّلويين الصغير (٥) إلى أن الأصل في هذه الأفعال التعدّي بنفسها، فإن دخل
على المفعول حرف جرّ فهو زائد، وذهب ابن درستويه (٦) إلى أن الفعل (نصح)
يتعدّى إلى مفعولين أحدهما بنفسه والآخر بجرف الجرّ، وأنكر الكسائي (٧) أن

(١) بيت من البسيط وهو لعمر بن معدّي كرب في ديوانه: ٦٣، والكتاب: ٣٧/١، ونسب
لخفاف بن ندبة السلمى وهو في ديوانه ضمن شعراء إسلاميون: ٥٢٩، كما نسب
للعباس بن مرداس السلمى وهو في ديوانه: ٤٦، ولأعشى طرود في فرحة الأديب: ٦٢.

(٢) شرح التسهيل ١٥١/٢ .

(٣) شرح الجمل: ٣٠٠/١ .

(٤) ارتشاف الضرب: ٢٠٨٨ .

(٥) ينظر رأيه في ارتشاف الضرب: ٢٠٨٨، ودون عزو في شرح الجمل: ٣٠٠/١،
والشّلويين الصغير هو: محمد بن عليّ بن محمد الأنصاري، شرح أبيات سيويه، وأكمل
شرح شيخه ابن عصفور على الجزولية، مات شاباً في حدود عام: ٦٦٠ . تنظر ترجمته
في: بغية الوعاة: ١/ ١٨٧ وكشف الظنون: ١٤٢٧ .

(٦) ينظر رأيه في شرح الجمل: ٣٠٠/١، وابن درستويه هو: عبدالله بن جعفر بن درستويه
ابن المرزبان الفسوي ولد عام: ٢٥٨، وتوفي عام ٣٤٧ هـ أخذ عن ابن قتيبة والمبرد
وغيرهم. تنظر ترجمته في نزهة الألباء: ٢٨٣ وفيه قائمة بمصادر ترجمته لراغب المزيّد.

(٧) ما تلحن فيه العامة: ١٠٢ .

يقال: شكرتك ونصحتك ويرى أَنَّ الصواب أن يقال: (شكرت لك ونصحت لك) وقال: هذا كلام العرب وقال الفراء: «العرب لا تكاد تقول شكرتك، إنما تقول شكرت لك، ونصحت لك، ولا يقولون نصحتك، وربما قيلتا»^(١) وأجاز الأخفش الصغير^(٢): أن يُحکم باطراد حذف حرف الجر، والنصب فيما لا لَبَسَ فيه إذا كان الفعل يتعدى إلى اثنين أحدهما بنفسه والآخر بواسطة حرف الجر، إن تعين الحرف، وتعين موضعه، كقول الشاعر:

تَحْنُ فُتْبِدِي مَا بِهَا مِنْ صَبَابَةٍ وَأُخْفِي الَّذِي لَوْلَا الْأَسَى لَقَضَانِي^(٣)

قال ابن مالك: «والصحيح أن يتوقف فيه على السماع»^(٤).

الحالة الثالثة: حذف سماعي مخصوص بالضرورة كقول الشاعر:

يُشَبِّهُونَ سَيْوَفًا فِي مَضَائِهِمْ وَطُولِ أَنْضِيَةِ الْأَعْنَاقِ وَالْأَمَمِ^(٥)

أي: يشبهون بسيوف، وقول الآخر:

(١) معاني القرآن: ٩٢/١.

(٢) شرح الجمل لابن عصفور: ٣٠٧/١، شرح التسهيل لابن مالك: ١٥٠/٢، وتعليق الفرائد: ١٧/٥، والأخفش الصغير هو: علي بن سليمان بن الفضل أبو الحسن أخذ عن الإمامين الميرد وثعلب، توفي عام ٣١٥ هـ: تنظر ترجمته في طبقات الزبيدي: ١١٥، ونزهة الألباء: ١٨٥، وإنباه الرواة: ٢٧٦/٢.

(٣) بيت من الطويل منسوب لعروة بن حزام في الخزانة: ١٣٠/٨، والدرر: ١٣٦/٤، ودون عزوفي الكامل للميرد: ٤٧، والمسائل العسكرية: ١٩٢، وشرح الجمل لابن عصفور: ٣٠٧/١ والأسى يضم الهمزة جمع أسوة: وهو التأسي وما يتأسى و يتعزى به الحزين.

(٤) شرح التسهيل: ١٥٠/٢.

(٥) بيت من البسيط: للشمر دل بن شريك اليربوعي وهو في شعره المجموع ضمن شعراء أمويون القسم الثاني ٥٥٢ وهو فيه: (يشبهون قريشاً من تكلمهم)، والرواية المثبتة هي رواية الشاطبي: ١٤٢/١.

كَأَنِّي إِذْ أَسْعَى لِأَظْفَرَ طَائِرًا مَعَ النَّجْمِ فِي جَوِّ السَّمَاءِ يُصَوِّبُ (١)

أي: لأظفر بطائر، وقول الآخر:

لَدُنَّ بِهِزِّ الْكَفِّ يَغْسِلُ مَتْنُهُ فِيهِ كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّغْلَبُ (٢)

أي: كما عسل في الطريق، وقول الآخر:

تَمْرُونَ الدِّيَارَ وَلَمْ تَعُوجُوا كَلَامُكُمْ عَلَيَّ إِذَنْ حَرَامٌ (٣)

أي: تمرون بالديار، وقال الآخر:

أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ ذُبَابًا لَسْتُ مُحْصِيَهُ رَبَّ الْعِبَادِ إِلَيْهِ الْوَجْهُ وَالْعَمَلُ (٤)

(١) بيت من الطويل دون عزو في معاني القرآن للأخفش: ٢٩٥، وشرح التسهيل: ١٤٨/٢،

والمقاصد الشافية / ١٤٢/١.

(٢) بيت من الكامل لساعدة بن جؤيئة الهذلي في شرح أشعار الهذليين: ١٢٠ والكتاب: ٣٦/١

٢١٤، ودون عزو في أسرار العربية: ١٨٠، والأشعري: ١٩٧/١.

(٣) بيت من الوافر لجرير بن عطية في ديوانه: ٢٧٨، والرواية فيه

أتمضون الرسوم ولا تُحَيِّي كلامكم عليّ إذن حرام

والرواية المثبتة هي المشهورة في كتب النحاة، وهي رواية الكوفيين ذكر ذلك المبرد في

الكامل: ٥٠، وأشار إلى رواية الديوان وقال عنهما: (ليستا بشيء لما ذكرت لك،

والسماع الصحيح والقياس المطرد لا تعترض عليه الرواية الشاذة) ثم قال المبرد: (قرأت على

عمارة بن عقيل بن بلال بن جرير:

مررت بالديار ولم تعوجوا

فهذا يدل على أن الرواية مغيرة) أهـ.

ينظر: رصف المباني: ٢٤٧، وابن يعيش: ٨/٨ - ٨/٩، والمقرب: ١١٥/١، تخلص

الشواهد: ٥٠٣، والمقاصد النحوية: ٥٦٠/٢، وسماع الهوامع: ٢٠/٥، والخزانة: ١١٨/٩.

(٤) بيت من البسيط دون عزو في الكتاب: ٣٧/١، والمقتضب: ٣٢١/٢، وابن يعيش: ٦٣/٧،

٥١/٨، والهمع: ١٧/٥.

أي: أستغفر الله من ذنب، وقال الآخر:

آلَيْتُ حَبَّ الْعِرَاقِ الدَّهْرَ أَطْعَمَهُ وَالْحَبُّ يَأْكُلُهُ فِي الْقَرْيَةِ السَّوْسُ^(١)

أي: آليت على حبّ العراق، وقال الآخر:

فَبِتُّ كَأَنَّ الْعَائِدَاتِ فَرَشَنِي هَرَأَسًا بِهِ يُعَلِي فِرَاشِي وَيُقَشِبُ^(٢)

يريد: فرشني لي، وقول الآخر:

مِنَّا الَّذِي اخْتِيرَ الرَّجَالَ سَمَاحَةً وَخَيْرًا إِذَا هَبَّ الرِّيحُ الزَّرْعَازُغُ^(٣)

أي: اختير من الرجال.

هذا مع نصب الاسم بعد حذف الجار.

وقد يحذف الجار ويبقى عمله، ولا خلاف في شذوذ الأعمال حينئذٍ

ومنه قول الآخر:

إِذَا قِيلَ أَيُّ النَّاسِ شَرُّ قَبِيلَةٍ أَشَارَتْ كَلَيْبٍ بِالْأَكْفِ الْأَصَابِعُ^(٤)

(١) بيت من البسيط للمُتَمَلِّسِ الضُّبَعِيِّ في ديوانه: ٩٥، والكتاب: ٣٨/١، والجني الداني:

٤٧٣، وتخليص الشواهد: ٥٠٧، والأشعري: ١٩٧/١.

(٢) بيت من الطويل للناطقة الذبياني في ديوانه: ٧٢، وإصلاح المنطق: ٤٠٦، وشرح الجمل

لابن عصفور: ٣٠٧/١، والهراس بفتح الهاء، وتخفيف المهمله: اسم جنس للشوك واحده

هراسة، ويقشب أي يُخلط.

(٣) بيت من الطويل للفرزدق في ديوانه: ٤١٨، وفي تفعليته الأولى خرم، وهو في الكتاب:

٣٩، والمقتضب: ٣٣٠/٤، والخزانة: ١١٣/٩.

(٤) بيت من الطويل للفرزدق في ديوانه: ٤٢٠ ضمن قصيدته التي منها الشاهد السابق،

ورواية الديوان: برفع (كليب) وكذلك في النقائض: ٧٠٢ وخرّج أبو عبيدة معمر بن

المثنى وجه الرفع على أنه خبر لمبتدأ محذوف والتقدير: أشارت الأصابع: هذه كليب،

وعلى هذه الرواية يزول الشاهد، وهو توجيه حسن، وروي بنصب (كليباً) على الأصل

في نزع الحافض، وأشار إلى رواية النصب البغدادي في الخزانة: ١١٣/٩، وقال: "وقد

بجرّ «كليب» أي: أشارت إلى كليب فحذف الجار، وأبقى عمله
شذوذاً، وكقول الشاعر:

وَكَرِيمَةٍ مِنْ آلِ قَيْسِ الْفُتَةِ حَتَّى تَبْدَخَ فَارْتَقَى الْأَعْلَامَ (١)

بجر «الأعلام» أي: فارتنى في الأعلام

قال ابن مالك (٢): «ومن بقاء الجرّ بالحرف المحذوف قوله عليه الصلاة
والسلام: (صلاة الرجل في الجماعة تضعف على صلاته في بيته وفي سوقه خمس
وعشرين ضعفاً) (٣) قال: أي بخمس.

قال ومنه قوله عليه السلام: «فضل الصلاة بالسواك على الصلاة بغير
سواك سبعين صلاة» قال: «أي بسبعين صلاة» (٤)

رأيته في ديوانه والمناقضات منصوباً.

والرواية المثبتة هي رواية النحاة: ينظر فيها: شرح التسهيل: ١٥١/٢، وشرح الكافية
للرضي: ١٣٧/٤، ٢٩٩، و الارتشاف: ١٧٦٠، ٢٠٩٢، وتخليص الشواهد: ٥٠٤،
والأشئوني: ٩٠/٢.

(١) بيت من الكامل: دون عزو في شرح التسهيل: ١٥١/٢، والارتشاف: ١٧٦٠، والمقاصد
النحوية: ٣٤١/٣، والأشئوني: ٢٣٤/٢، والدرر اللوامع: ١٩٢/٤.
والستاء في: (وكريمة) قيل: تاء التأنيث؛ لأن المعنى ونفس كريمة، وقيل هي للمبالغة وفيها
حينئذ شذوذ، وحذف التنوين من قيس ضرورة.

(٢) شواهد التوضيح والتصحيح: ٩٤، ولكن المحقق ضبطها سهواً بالنصب.

(٣) أخرجه البخاري في كتاب الأذان باب فضل صلاة الجماعة والرواية عنده بالنصب، ولم
يشر العيني إلى رواية الجر: ٣٣٧/٤ وكذلك ابن حجر: ١٤٨/٢، ورواية الجر عند
السيوطي في همع الهوامع: ٢٢١/٤.

(٤) وهو رواه أحمد: ٢٧٢/٦ ولفظه عنده: فضل الصلاة بالسواك على الصلاة بغير سواك
سبعين ضعفاً، و شواهد التوضيح والتصحيح: ٩٤.

ومنه قوله ﷺ: (مَنْ كَانَ عِنْدَهُ طَعَامٌ اثْنَيْنِ فَلْيُذْهِبْ بِثَالِثٍ، وَإِنْ أَرْبَعَةً فِخَامِسٍ أَوْ سَادِسٍ) (١) وقدّر ابن مالك المحذوف هنا: «وإن قام بأربعة فليذهب بخامس أو سادس» (٢).

المبحث الثالث: حكم متزوع الخافض:

متزوع الخافض يجب نصبه، نص على ذلك الأئمة من النحاة قال الشاطبي شارحاً قول الناظم:

وعدّ لازماً بحرف جرٍّ وإن حُذِفَ فالنصب للمنجرّ
نقلاً.....

«يعني: أن الحرف إن حذف فلا بد للمنجر به من النصب، فيصير الفعل متعدياً بنفسه بالعرض كالمتعدّي بحق الأصل؛ وذلك لأنه إذا تعلق به فقد صار موضعه نصباً؛ ولذلك تقول مررت بزيد وعمراً فتعطف على موضعه نصباً» (٣).

واختلف في عامل النصب حينئذ، فذهب الكوفيون إلى أن العامل هو نزع الخافض، وقال البصريون العامل هو الفعل نفسه قاله الصبان (٤)

(١) رواه البخاري في مواقيت الصلاة باب السمر مع الضيف والأهل، والرواية عنده بالرفع في الكلمات الثلاث، ولم يذكر ابن حجر في الفتح ٩٠/٢ رواية الجر، وأشار إليها العيني في عمدة القاري: ٢٥٨/٤

(٢) شواهد التوضيح والتصحيح: ٩٤.

(٣) المقاصد الشافية: ١/١٤٢.

(٤) حاشية الصبان: ٨٩/٢.

المبحث الرابع: المنصوب بعد (ما) الحجازية:

(ما): حرف نفي غير مختص، يدخل على الجمل الاسمية نحو: ما محمد قائماً، وعلى الجمل الفعلية نحو: ما قام محمد، ومن حق الحرف غير المختص الإهمال، ولكن الحجازيين أعملوا (ما) عمل ليس فيرفع المتبدأ بعدها على أنه اسم لها، وينتصب الخبر على أنه خبر لها، وأهمل إعمالها التميميون.

واختلف البصريون والكوفيون^(١) في ناصب الخبر بعدها، فذهب البصريون إلى أن ناصب الخبر هو: (ما) نفسها حملاً لها على ليس، وذهب الكوفيون إلى أن الخبر منصوب على نزع الخافض، والأصل جرّه بالباء، قال الفراء في قوله تعالى: ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾^(٢): (نصبت ﴿بَشَرًا﴾؛ لأن الباء قد استعملت فيه، فلا يكاد أهل الحجاز ينطقون إلا بالباء، فلما حذفوها أحبوا أن يكون لها أثر فيما خرجت منه فنصبوا على ذلك)^(٣)، وقال ابن مالك: «وزعم الكوفيون أن (ما) لا عمل لها، وأن نصب ما ينتصب بعدها بسقوط الباء. وما قالوه لا يصح؛ لأن الباء قد تدخل بعد هل، وبعد ما المكفوفة بـ(إن)، وإذا سقطت الباء تعين الرفع بإجماع، فلو كان سقوط الباء ناصباً لنصبه في هذين الموضعين، ومثل تعين الرفع في هذين الموضعين عند سقوط الباء تعينه عند سقوطها في نحو

(١) ينظر في هذه المسألة: الإنصاف المسألة التاسعة عشرة، وأسرار العربية: ١٣٩، واللباب للعكبري: ١/١٧٥، ومنهج السالك لأي حيان: ٦١، وائتلاف النصر: ١٦٥، والتصريح: ١/٦٤٥، وجمع الهوامع: ٢/١١٠، وحاشية الصبان: ١/٢٤٧.

(٢) يوسف: ٣١.

(٣) معاني القرآن: ٢/٤٢.

كفى يزيد رجلاً، وبحسب عمرو درهم، وتعينه عند سقوط من في نحو: ما فيه من رجل»^(١)

المبحث الخامس: نزع الخافض والتضمين:

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: دراسة التضمين:

البحث في التضمين يطول لمن أراد أن يستوفي البحث حقه، والكلام فيه تتنازعه الحقيقة والحجاز، والنحو والبلاغة، ولكني سألمُّ به في هذه العجالة، مشيراً إلى أهم ما دون فيه من بحوث، لمن أراد الوقوف على التفاصيل فأقول:

التضمين: من مصطلحات النحو والبلاغة والعروض.

وهو عند أهل اللغة: مصدر ضَمَّنَ يَضْمُنُّ تَضْمِيناً، كَعَلَّمَ يَعْلَمُ تَعْلِيماً، ويريدون به ^(٢): إيداع شيء شيئاً، يقال: ضَمَّنْتَ المَيْتَ القبر، أودعته إياه، وكلُّ شيء أُحرز فيه شيء فقد ضَمَّنَهُ، وبمعنى غَرِمَ يقال: ضَمَّنْتَ الشيءَ فَضَمَّنَهُ، غَرَمْتَهُ إياه، وَضَمَّنْتَهُ عَنِّي، التزم الغرم ومنه الغريم؛ لأنه ضامن، فعيل بمعنى فاعل. والتضمين عند البلاغيين هو: (استعارة الشاعر كلاماً من غيره، وإدخاله في شعره)^(٣) ومثاله قول الشاعر:

(١) شرح التسهيل: ١/ ٣٧٢.
(٢) ينظر: العين: ٧/ ٥٠، والتهذيب: ٤٩/ ١٢، والصحاح واللسان، والقاموس والتاج (ضمن).
(٣) ينظر في التعريف: الصناعتين: ٣٦، الإيضاح للقرظيني: ٥٨٠، وتحرير التحرير: ١٤٠.

لئن أَخْطَأْتُ فِي مَدْحِي - كَمَا أَخْطَأْتُ فِي مَنَعِي
لَقَدْ أَنْزَلْتُ حَاجَاتِي بِوَادٍ غَيْرِ ذِي زَرْعٍ (١)

فَضَمَّنَ بَيْتَهُ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿بِوَادٍ غَيْرِ ذِي زَرْعٍ﴾ مِنَ الْآيَةِ ٣٧ مِنْ سُورَةِ

إِبْرَاهِيمَ.

وَعِنْدَ الْعَرُوضِيِّينَ هُوَ: (تَعَلَّقَ قَافِيَةُ الْبَيْتِ الْأَوَّلِ بِالْبَيْتِ الثَّانِيِ) (٢) وَهَمَّ
يَعْدُونَهُ مِنْ عِيُوبِ الشُّعْرِ.

قَالَ الشَّاعِرُ (٣):

يَا ذَا الَّذِي فِي الْحُبِّ يَلْحَى أَمَا	تَخْشَى عِقَابَ اللَّهِ فِينَا أَمَا
تَعْلَمُ أَنَّ الْحُبَّ دَاءٌ أَمَا	وَاللَّهِ لَوْ حُمِّلْتَ مِنْهُ كَمَا
حُمِّلْتُ مِنْ حُبِّ رَخِيمٍ لَمَا	لُمْتَ عَلَى الْحُبِّ فَذَرْنِي وَمَا
أَطْلُبُ إِنِّي لَسْتُ أَذْرِي بِمَا	قُلْتُ إِلَّا أَنِّي بَيْنَمَا
أَنَا بِبَابِ الْقَصْرِ فِي بَعْضِ مَا	أَطْلُبُ مِنْ قَصْرِهِمْ إِذْ رَمَى
شِبْهُ غَزَالٍ بِسِهَامٍ فَمَا	أَخْطَأَ سَهْمَاهُ وَلَكِنَّمَا
عَيْنَاهُ سَهْمَانِ لَهُ كَلَّمَا	أَرَادَ قَتْلِي بِهِمَا سَلَّمَا

(١) بيتان من الهزج منسوبان لابن الرومي وهما في ديوانه: ١٥٥٣/٤، ونسبا لإسماعيل

القراطيسي في عيون الأخبار ١٤٣/٣، والأغاني: ٧٣/٢٣.

(٢) الوافي في العروض والقوافي: ٢٢٣، وينظر: كتاب القوافي للأخفش: ٦٥، والقوافي

للتنوخى: ١٩٣، و الشافي في علم القوافي: ٩٧، والفصول في القوافي: ٩٣.

(٣) الأبيات من السريع منسوبة لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ٥٠٠، ودون عزو في الوافي في

العروض والقوافي، ولا يخفى ما فيها من تكلف الصنعة التي لا تتفق مع الذوق العربي

السليم.

فكل بيت من هذه الأبيات تعلقت قافيته بالبيت اللاحق له

وهو في اصطلاح النحاة: يدور حول المعنى اللغوي، إذ يعرفه ابن هشام بقوله: (قد يُشربون لفظاً معنى لفظ آخر فيعطونه حكمه) (١) ويقول، الشريف الجرجاني: (أن يقصد بلفظ معناه الحقيقي، ويلاحظ معه معنى فعل آخر يناسبه، ويُدلُّ عليه بذكر شيء من متعلقاته) (٢) ويقول الأشموني: (إشراب اللفظ معنى لفظ آخر، وإعطاؤه حكمه لتصير الكلمة تؤدِّي مؤدَّى الكلمتين) (٣) ويرى الصبان أن الأولى أن يقال: (التضمين إلحاق مادة بأخرى في التعدي وال لزوم؛ لتناسب بينهما أو اتحاد) (٤).

ويرى بعض العلماء: أن التضمين النحوي من أبواب المجاز وليس من باب الحقيقة، وما سمع منه يحمل على التجوُّز في اللفظ كابن السَّيد البَطْلَيْوُسي في قوله: (اعلم أن الفعل إذا كان بمعنى فعل آخر، وكان أحدهما يتعدى بحرف جرٍّ، والثاني بحرف جرٍّ آخر، فإن العرب قد تتسع فتوقع أحد الحرفين موقع الآخر؛ مجازاً وإيداناً بأن هذا الفعل في معنى الآخر) (٥)، ويرى آخرون أنه من باب الحقيقة، وليس فيه مجاز؛ لأن كلاً من المعنيين مقصود لذاته، بخلاف المجاز الذي يكون القصد فيه لازم المعنى، كالزمنخشري، و الشريف الجرجاني، وسعد

(١) مغني اللبيب: ٨٩٧ .

(٢) حاشية الشريف الجرجاني على الكشاف: ١٢٦/١ .

(٣) شرح الأشموني: ٩٥ / ٢ .

(٤) حاشية الصبان على الأشموني: ٩٥/٢ .

وهناك تعريفات أحر للتضمين تدور حول هذا المعنى ينظر فيها: البرهان للزركشي: ٣٣٨/٣

والاتقان للسيوطي: ٢٧٠/٣، والكلبيات لأبي البقاء: ٢٤/٢، والنحو الوافي: ٥٦٤/٢ .

(٥) الاقتضاب: ٢٦٥/٢ .

الدين التفتازاني^(١)، ومنهم من يرى فيه جمعاً بين الحقيقة والمجاز وعليه العزيز عبد السلام في كتابه مجاز القرآن^(٢).

والتضمين: يقع في ثلاثة أبواب نحوية هي: باب الأسماء المبنية، و باب التعدي واللزوم، و باب حروف المعاني.

وكما اختلفوا فيه بين الحقيقة والمجاز، تنازعوا كذلك في قياسية التضمين من عدمها على ثلاثة مذاهب^(٣):

فريق يرى أن التضمين سماعي لا قياسي، وإنما يلجأ إليه عند الضرورة، أما إن أمكن إجراء اللفظ على مدلوله فهو أولى.

وذهب فريق ثانٍ إلى القول بإطلاق القياس في التضمين دون قيود.

وتوسط فريق ثالث: فأجاز التضمين في الأفعال بشروط ثلاثة:

أ- تحقق المناسبة بين الفعلين.

ب- وجود قرينة تدل على ملاحظة الفعل الآخر، ويؤمن معها اللبس.

ج- ملاءمة التضمين للذوق العربي.

(١) ينظر الكشاف: ١/١٢٦، وحاشية يس: ٥/٢.

(٢) ينظر: رأيه في حاشية يس على التصريح: ٤/٢.

(٣) ينظر في التضمين: الخصائص: ٢/٣٠٨، وارتشاف الضرب: ١٩٨٤، ومغني اللبيب:

٥٤٥، وحاشية الشمعي على مغني اللبيب: ٢/٢٧٩، الأشباه والنظائر: ١/٢٤٨، ومعتك

الأقران للسيوطي: ١/١٩٨، ٣٠٢، وحاشية الشيخ يس على التصريح: ٤/٢، والكليات

لأبي البقاء: ٢/٢٤، وحاشية الدسوقي على المغني: ٢/٣٠٥، والنحو الوافي: ٢/٥٦٤،

وفي النحو العربي: ١٢٠، و للدكتور عبد الفتاح بحيري إبراهيم بحث في التضمين في مجلة

كلية اللغة العربية بالرياض العدد: الثالث: ١٣٩٣ هـ.

المطلب الثاني: الفرق بين التضمين ونزع الخافض:

أولاً : من الناحية البلاغية: التضمين أبلغ من نزع الخافض؛ لأن الفعل المضمّن معنى فعل آخر يؤدّي المعنيين في وقت، واحد أحدهما أصالة، والآخر تضميناً؛ فيكون أبلغ في تأدية المعنى المراد، أما نزع الخافض فهو: حذف وإيصال فقط، وليس فيه معنى زائد عن المعنى الأصلي، وهذه المسألة تنبّه لها ابن القيم فقال في معرض رده على من يرى أن حروف الجر ينوب بعضها عن بعض: (ظاهرة النحاة يجعلون أحد الحرفين بمعنى الآخر، وأمّا فقهاء أهل العربية، فلا يرتضون هذه الطريقة، بل يجعلون للفعل معنى مع الحرف، ومعنى مع غيره، فينظرون إلى الحرف وما يستدعي من الأفعال، فيشربون الفعل المتعدّي به معناه، هذه طريقة إمام الصناعة سيويه رحمه الله تعالى، وطريقة حذاق أصحابه، يضمّنون الفعل معنى الفعل، لا يقيمون الحرف مقام الحرف، وهذه قاعدة شريفة جليلة المقدار تستدعي فطنة ولطافة في الذهن، وهذا نحو قوله تعالى:

﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ﴾^(١) فإنهم يضمّنون: (يَشْرَبُ) معنى (يَرَوَى)

فيعدونه بالباء التي تتطلّبها؛ فيكون في ذلك دليل على الفعلين، أحدهما بالتصريح والثاني بالتضمين، والإشارة إليه بالحرف الذي يقتضيه مع غاية الاختصار، وهذا من بديع اللغة، ومحاسنها، وكما لها. . . وهذا أحسن من أن يقال: يشرب منها؛ فإنه لا دلالة فيه على الرّي، وأن يقال يروى بها؛ لأنه لا

(١) الإنسان: ٦.

يدلّ على الشُّرب بصريحه بل باللزوم، فإذا قال يشرب بها دلّ على الشرب بصريحه، وعلى الرِّيِّ بالباء فتأمله^(١)

ثانياً : من الناحية الإعرابية: الفعل اللازم الذي يصل إلى المفعول به بواسطة حرف الجر هو متعدّ بالواسطة، والجار والمجرور بعده في محل نصب، والدليل على ذلك أنه لو عطف على المجرور لنصب المعطوف يقال: مررت بزيد وعمراً بالنصب، قال الشاطبي: (إنَّ الحرف إنْ حُذِف فلا بد للمنجر به من النصب، فيصير الفعل متعدياً بنفسه بالعرض كالتعدي بحق الأصل ؛ وذلك لأنه إذا تعلق به الجار فقد صار موضعه نصباً ؛ ولذلك تقول: مررت بزيد وعمراً فتعطف على موضعه نصباً^(٢)) فمتزوع الخافض انتصب بالعرض الذي طرأ عليه لا بسبب تحمُّل فعله معنى لم يكن فيه ذلك المعنى من ذي قبل، أما التضمين؛ فلأن الفعل قد ضُمَّن معنى آخر لم يكن فيه ذلك المعنى من ذي قبل، فيأخذ معنى جديداً مع بقاء المعنى الأصلي للفعل فهو جمع بين معنيين معنى أصلي، ومعنى تضميني، وبسبب المعنى التضميني تعدى الفعل لا بسبب نزع الخافض.

(١) بدائع الفوائد: ٢/٢١.

(٢) المقاصد الشافية: ١/١٤٢.

الفصل الثاني: المنصوب على نزع الخافض في القرآن:

وتحت مباحث:

المبحث الأول: نزع الخافض قياساً في القرآن:

وفيه مطالب:

المطلب الأول: دراسة أن وأن بعد نزع الخافض:

يري فريق من العلماء أن: «أن وأن» بعد حذف الخافض منهما في محل نصب، وذهب فريق إلى القول ببقاء الجر فيهما، واضطرب النقل عن الخليل وسيبويه، فعزى ابن مالك، والأشموني للخليل القول ببقاء الجر فيهما، ولسيبويه القول بأنهما في موضع نصب، واختارا رأي سيبويه، قال الأشموني «وهو الأقيس» وعلل ابن مالك ذلك بأن بقاء الجر بعد حذف عامله قليل، والنصب كثير، والحمل على الكثير أولى من الحمل على القليل (١).

والذي في الكتاب يخالف ذلك، قال سيبويه: «هذا باب آخر من أبواب (أن): تقول: جئتك أنك تريد المعروف، إنما أراد: جئتك لأنك تريد المعروف، ولكنك حذف اللام ههنا كما تحذفها من المصدر إذا قلت:

وَأَغْفِرُ عَوْرَاءَ الْكَرِيمِ إِذْخَارَهُ وَأُغْرِضُ عَنْ ذَنْبِ اللَّيْمِ تَكْرُمًا (٢)

(١) ينظر شرح التسهيل: ١٥٠/٢، وشرح الأشموني: ٩٢/٢.

(٢) بيت من الطويل لحاتم الطائي في ديوانه: ٢٢٤، والرواية فيه:

وَأَغْفِرُ عَوْرَاءَ الْكَرِيمِ اصْطِنَاعَهُ وَأُصْفَحُ عَنْ شَتْمِ اللَّيْمِ تَكْرُمًا

وهو في: المقتضب: ٣٤٨/٢، وأسرار العربية: ١٨٧، وابن يعيش: ٥٤/٢.

أي لادّخاره، وسألت الخليل عن قوله جلّ ذكره: ﴿وَأَنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونِ﴾ (١) فقال: إنما هو على حذف اللام؛ كأنه قال: ولأن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاتقون، وقال ونظيرها: ﴿لِإِيلَافِ قُرَيْشٍ﴾ لأنه إنما هو لذلك فليعبدوا، فإن حذفت اللام من أن فهو نصب، كما أنك لو حذفت اللام من لإيلاف كان نصباً، هذا قول الخليل. ولو قال إنسان: إنَّ (أنَّ) في موضع جرٍّ في هذه الأشياء؛ ولكنه حرف كثر استعماله في كلامهم فجاز فيه حذف الجار كما حذفوا ربّ من قولهم:

وَبَلَدٌ تَحْسِبُهُ مَكْسُوحًا (٢)

لكانَ وجهاً قوياً وله نظائر نحو قوله: لاه أبوك، والأول قول الخليل (٣).
وَوَهُمَّ أَبُو حَيَّانَ ابْنَ مَالِكٍ فِيمَا حَكَاهُ عَنِ الْخَلِيلِ (٤).

وكثير من المتأخرين يرجحون نصب المصدر المتروك الخافض، قال ابن هشام عن حذف حرف الجر: «وقد يحذف وينصب الجرور وهو ثلاثة أقسام: سماعي جائز في الكلام المنثور. وسماعي خاص بالشعر. وقياسي وذلك بعد أن وأن وكسي» (٥)، وقال الأشموني: «إنما اطرده حذف حرف الجر مع أن وأن

(١) المؤمنون: ٥٢.

(٢) بيت من مشطور الرجز ينسب لأبي النجم العجلي في شرح أبيات سيبويه: ١٩٠/٢، وأساس البلاغة: (طوح) ٣٩٧، وليس في ديوانه المجموع.

(٣) الكتاب: ١٢٦/٣.

(٤) ينظر ارتشاف الضرب: ٢٠٩٠/٤.

(٥) أوضح المسالك: ١٥٩/٢.

لطولهما بالصلة، واختلفوا في محلّهما بعد الحذف فذهب الخليل والكسائي إلى أنّ محلّهما جرّ تمسكاً بقوله:

وَمَا زُرْتُ لَيْلَىٰ أَنْ تَكُونَ حَبِيْبَةً ۖ إِلَيَّ وَلَا دَيْنَ بِهَا أَنَا طَالِبُهُ (١)

بجر دين، وذهب سيويه والفراء إلى أنّهما في موضع نصب وهو

الأقيس» (٢).

المطلب الثاني: نزع الخافض من أنّ وأن في القرآن:

جاءت آيات كثيرة جداً تحتوي على أحد الحرفين المصدريين (أنّ وأن) قال عنها العربون للقرآن: إنها متروعة الخافض - ونزع الخافض معهما أمر قياسي عند النحاة - ؛ ولهذا سأكتفي بإيراد أمثلة توضح هذه المسألة دون استقصاء لجميع ما ورد منها في القرآن.

قال تعالى: ﴿وَبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ﴾ (٣).
أي: بأنّ لهم جنات.

وقال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُوا بَقْرَةً﴾ (٤).
أي بأن تذبحوا بقرة.

وقال تعالى: ﴿أَفَتَطْمَعُونَ أَنْ يُؤْمِنُوا لَكُمْ﴾ (٥).
أي بأن يؤمنوا لكم.

(١) بيت من الطويل للفرزدق في ديوانه: ٨٤/١، والرواية فيه (سلمى) بدل ليلي، وهو في الكتاب: ٢٩/٣، والإنصاف: ٣٩٥، وتخليص الشواهد: ٥١١.

(٢) شرح الأشموني: ٩٢/٢.

(٣) البقرة: ٢٥.

(٤) البقرة: ٦٧.

(٥) البقرة: ٧٥.

وقال تعالى: ﴿ شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ ﴾ (١)

أي: بأنه لا إله إلا هو.

وقال تعالى: ﴿ إِذْ هَمَّتْ طَائِفَتَانِ مِنْكُمْ أَنْ تَفْشِلَا ﴾ (٢)

أي: بأن تفشلا.

وقال تعالى: ﴿ قَالُوا إِنْ لَإِنَّ اللَّهَ إِبْدَأَ الْبَنَاءَ لَنُؤْمِنَنَّ لِرَسُولٍ ﴾ (٣)

أي: بالأ نؤمن، أو على تضمين الفعل (عهد) معنى ألزم.

وقال تعالى: ﴿ وَرَغَبُونَ أَنْ تَنْكَحُوهُنَّ ﴾ (٤)

أي: في أن تنكحوهن، أو عن أن تنكحوهن.

وقال تعالى: ﴿ سُبْحَانَهُ أَنْ يَكُونَ لَهُ وَلَدٌ ﴾ (٥)

أي: من أن يكون له ولد.

وقال تعالى: ﴿ لَنْ يَسْتَنْكِفَ الْمَسِيحُ أَنْ يَكُونَ عَبْدًا لِلَّهِ ﴾ (٦)

أي: من أن يكون عبداً لله، أو عن أن يكون عبداً لله.

وقال تعالى: ﴿ وَبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أَنْ لَهُمْ قَدَمٌ صِدْقٍ ﴾ (٧)

أي: بأن لهم قدم صدق.

(١) آل عمران: ١٨.

(٢) آل عمران: ١٢٢.

(٣) آل عمران: ١٨٣.

(٤) النساء: ١٢٧.

(٥) النساء: ١٧١.

(٦) النساء: ١٧٢.

(٧) يونس: ٢.

وقال تعالى: ﴿وَأْمُرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ (١)

أي: بأن أكون من المؤمنين.

وقال تعالى: ﴿مَالِكٌ لَا تَكُونَ مَعَ السَّاجِدِينَ﴾ (٢)

أي: من أن تكون، أو في أن تكون.

المطلب الثالث: دراسة كي في اللغة:

جاءت (كي) في اللغة على أربعة أضرب: منها وجه واحد سماعي،

والثلاثة الباقية قياسية.

الضرب الأول السماعي: اسم مختصر من كيف، كما اختصر (سَوْ)

من (سوف)، قال الفراء: «سمعت بيتاً حذف الفاء فيه من كيف قال الشاعر:

مَنْ طَالِبِينَ لِبُعْرَانَ لَنَا رَفَضَتْ كَيْ لَا يُحْسُونَ مِنْ بُعْرَانِ أَثْرًا (٣)

أراد كيف لا يحسون» (٤)

قال ابن مالك: «وإن ولي (كي) اسم، أو فعل ماض، أو مضارع مرفوع

علم أن أصلها (كيف) حذف فاءه» (٥).

وقال ابن يعيش: في (كيف) لغتان: «كيف وكي» (٦).

(١) يونس: ١٠٤.

(٢) الحجر: ٣٢.

(٣) البيت من البسيط وهو لعمر بن أحمد الباهلي في ديوانه ٧١، والرواية فيه (أو باغيان لبعران).

(٤) معاني القرآن: ٢٧٤/٣.

(٥) شرح الكافية الشافية: ١٥٣٤.

(٦) شرح المفصل: ١١٠/٤.

وأنكر أبو علي الفارسي على الفراء أن تكون (كي) في البيت السابق مرخمة من كيف، وحتّم أن تكون فيه حرفاً بمعنى اللام؛ بحجة أن كيف اسم ثلاثي خال من علامة التأنيث، والثلاثي لا يرخم منه إلا ما لحقته علامة التأنيث، كما أنه نكرة والنكرة لا ترخم، وهو مبني لمشاھته الحروف، والحذف لا يكون في الحروف قال: «وكذلك ينبغي أن لا يكون فيما غلب عليه شبهها وصار بذلك في حيزها» (١).

الضرب الثاني وهو قياسي: حرف تعليلي كاللام معنى وعملاً (٢)، وذلك إذا وليها «ما» الاستفهامية نحو كيمه؟، أو المصدرية، ويمثل لها النحاة بقول الشاعر:

إذا أنت لم تنفع فضر فإئما يُرَجَى الفقى كَيْما يَضُرُّ وَيَنْفَعُ (٣)

أو وليتها اللام ومنه قول:

وأوقدت ناري كي ليُبصرَ ضوؤها وأُخرجتُ كلبي وهو في البيتِ داخله (٤)

(١) ينظر المسائل البغداديات: ٣٤٩.

(٢) القول بجواز أن تكون (كي) تعليلية هو رأي سيبويه وجمهرة البصريين، ويحتم الكوفيون وابن السراج أن تكون (كي) مصدرية.

ينظر: الكتاب: ٦/٣، والمقتضب: ٨/٢، والأصول: ١٤٧/٢، والإنصاف: المسألة الثامنة والسبعون، وابن يعيش: ١٧/٧، والتصريح: ٢٨٩/٤.

(٣) بيت من الطويل نسب للناطقة الجعدي وهو في: ذيل ديوانه: ٢٤٦، ولقيس بن الخطيم في تكملة ديوانه: ١٧٠ وهو فيه بنصب الفعلين: (يضرُّ وينفعا) وللناطقة الذبياني في المقاصد النحوية ٣٧٩/٤ وأشار العميني إلى النزاع في نسبه، ونسبه البحرى في حماسه: ٣٣٩ إلى عبد الله بن معاوية فثبته جامع ديوانه بناء على هذه النسبة: ٥٩، ونسب لبعده الأعلى بن عبد الله في الحيوان: ٧٦/٣.

(٤) بيت من الطويل نسب لحاتم الطائي في صلة ديوانه: ٢٨٧، ولنصور النمري في ملاحق ديوانه: ١٣١ مع اختلاف في موضع الشاهد والبيت في حماسه أبي تمام ٣٣٤/٢.

وُئْسِبَ لِلأَخْفَشِ أَنْ (كي) لَا تَكُونُ إِلَّا تَعْلِيلِيَّةً، وَلَا يَصِحُّ كَوْنُهَا مَصْدَرِيَّةً^(١)، وَالَّذِي فِي مَعَانِي الْقُرْآنِ لَا يَحْتَمُّ ذَلِكَ، بَلْ يَجِيزُ كَوْنُهَا مَصْدَرِيَّةً، قَالَ: «قَوْلُهُ: ﴿لِيَشْتَرُوا بِهِ ثَمَنًا قَلِيلًا﴾^(٢) فَهَذِهِ اللَّامُ إِذَا كَانَتْ فِي مَعْنَى (كي) كَانَتْ مَا بَعْدَهَا نَصْبًا عَلَى ضَمِيرِ (أَنْ) وَكَذَلِكَ الْمُنْتَصَبُ بِـ(كي) هُوَ أَيْضًا عَلَى ضَمِيرِ (أَنْ) كَأَنَّهُ يَقُولُ لِلأَشْتِرَاءِ فـ(يَشْتَرُوا) لَا يَكُونُ اسْمًا إِلَّا بـ(أَنْ) فـ(أَنْ) مَضْمُورَةٌ وَهِيَ النَّاصِبَةُ، وَهِيَ فِي مَوْضِعِ جَرٍّ بِاللَّامِ وَكَذَلِكَ: ﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً﴾^(٣) (أَنْ) مَضْمُورَةٌ وَقَدْ جَرَّتْهَا كِي، وَقَالُوا: (كَيْمَةً) فـ(مَه) اسْمٌ؛ لِأَنَّهُ (مَا) الَّتِي فِي الأَسْتِفْهَامِ وَأَضَافَ (كي) إِلَيْهَا.

وَقَدْ تَكُونُ (كي) بِمِثْلَةِ (أَنْ) هِيَ النَّاصِبَةُ، وَذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿لَكَيْ لَا تَأْسُوا﴾^(٤) فَأَوْقَعَ عَلَيْهَا اللَّامَ، وَلَوْ لَمْ تَكُنْ (كي) وَمَا بَعْدَهَا اسْمًا لَمْ تَقَعْ عَلَيْهَا (اللَّامُ) ((^(٥)

الضرب الثالث وهو قياسي: حرف مصدري ينصب المضارع بنفسه وذلك إذا دخلت على كي اللام التعليلية ولم يقع بعدها أن المصدرية نحو: زرتك لكي تكرم محمداً.

(١) ينظر شرح الرضي: ٤٨/٤، والمغني: ٢٤٢، والتصريح: ٢٩٠/٤.

(٢) البقرة: ٧٩.

(٣) الحشر: ٧.

(٤) الحديد: ٢٣.

(٥) معاني القرآن: ١١٩.

الضرب الرابع وهو قياسي: جواز أن تكون مصدرية وتعليلية ولها

حينئذ صورتان:

الأولى: أن تكون مجردة من لام التعليل قبلها ومن أن المصدرية بعدها

نحو: جنتك كي تكرمني.

الثانية: المتوسطة بين لام التعليل وأن المصدرية نحو: جنتك لكي أن

تكرمني ومنه قول الشاعر:

أَرَدْتُ لَكَيْمًا أَنْ تَطِيرَ بِقَرْبِي . فَتَشْرُكَهَا شَتًّا بَبِيدَاءَ بَلْقَعِ (١)

وكثير من النحاة يدمجون الضرب الرابع مع الضرب الثالث.

المطلب الرابع: كي في القرآن:

جاءت كي في القرآن في عشرة مواضع: ستة منها مجرورة باللام،

والأربعة الباقية غير مجرورة.

ووقع المصدر بعدها منفياً بـ(لا) في سبعة مواضع، أربعة منها وُصِلت

كي بـ(لا) رسماً هكذا: (كيلا)، وفُصِلت في ثلاثة هكذا: (كي لا) - مع

اختلاف في عدد المرسوم - ويعلل الإمام الزركشي الوصل في الرسم بأن النفي

إذا كان داخلاً على معنى كَلْبِي وُصِلَ حرفُ النفي بـ(كي)؛ لأن نفي الكَلْبِي

نفي لجزئياته، ويرى أن الكلبي المنفي ليس له أفراد في الوجود، وأما فصل (كي)

(١) بيت من الطويل دون عزو في الإنصاف: ٥٨٠، ووصف المباني: ٢٩١ و٣٨٣، والجنى

الداني: ٢٦٥.

عن (لا) النافية رسماً فسيبه أن النفي منصبٌ على جزئي ولا يلزم منه نفي الكلّي^(١).

قال تعالى: ﴿ مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ ﴾^(٢) يرى ابن هشام أن كي في الآية مجرورة بلام محذوفة والتقدير (لكي لا) قال: «وذلك إذا قدرت كي مصدرية»^(٣) وهو يشير بقوله إذا قدرت كي مصدرية إلى المذهب الكوفي الذي يحتم كون كي مصدرية.

فالمصدر منصوب على نزع الخافض بفعل مقدر وهو: (فعلنا، أو بينا ذلك، أو حكمنا بذلك) لتلا تكون الغنائم دولة بين الأغنياء، قال المنتجب: «أي فعلنا ذلك في هذه الغنائم، أو بينا ذلك لتلا يغلب الأغنياء على الفقراء على الفيء»^(٤)

وقال تعالى: ﴿ إِذْ تَمْشِي أُخْتُكَ فَتَقُولُ هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ مَن يَكْفُلُهُ فَرَجَعْنَاكَ إِلَىٰ أُمَمِكَ كَيْ تَفَرَّعَيْنَهَا وَلَا تَحْزَنَ وَكَلَّمْنَا نَفْسًا فَفَجَعَلْنَاكَ مِنَ الْغَنَمِ وَفَتَنَّاكَ فُتُونًا فَلَبِثْتَ سِنِينَ فِي أَهْلِ مَدْيَنَ ثُمَّ جِئْتَ عَلَىٰ قَدَرٍ يَا مُوسَىٰ ﴾^(٥)

(١) ينظر البرهان في علوم القرآن: ٤٢٠/١.

(٢) الحشر: ٧.

(٣) أوضح المسالك: ١٦٢/٢.

(٤) الفريد: ٤٤٨/٤.

(٥) طه: ٤٠.

وقال تعالى: ﴿فَرَدَدْنَاهُ إِلَىٰ أُمِّهِ كَيْ تَقَرَّ عَيْنُهَا وَلَا تَحْزَنَ وَلَعَلَّمْنَا أَن وَعَدَ اللَّهُ حَقًّا

وَلَكِنَّا أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ (١)

وقال تعالى: ﴿وَأَشْرِكُهُ فِي أَمْرِي كَيْ نَسَبِحَكَ كَثِيرًا﴾ (٢)

يجوز في الآيات الكريمة السابقة أن تكون لام كي محذوفة والتقدير: لكي تقر عينها، ولكي نسبحك، والمصدر منصوب على نزع الخافض كما سبق في آية الحشر.

المبحث الثاني: نزع الخافض سماعاً في القرآن:

وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: نزع الخافض من المفرد:

نزع الخافض من المفرد موقوف على السماع، كما سبق ذكره، وقد جاءت آيات في القرآن كثيرة قال عنها عددٌ من النحاة، و المفسرين، والمعربين له بأنها متروعة الخافض؛ وذلك مع أفعال لازمة، أو مما يتعدى لواحد بنفسه، وللثاني بالحرف، في غير المسائل القياسية الآنفة الذكر، منها قوله تعالى: ﴿وَاللَّاتِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ فَعِظُوهُنَّ وَأَهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ وَأَضْرِبُوهُنَّ فَإِنْ أَطَعْتَكُمْ فَلَا تَبْغُوا عَلَيْهِنَّ سَبِيلًا إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا كَبِيرًا﴾ (٣)

(١) القصص: ١٣.

(٢) طه: ٣٢، ٣٣.

(٣) النساء: ٣٤.

يتوقف إعراب ﴿سبيلاً﴾^(١) على معرفة أصل اشتقاق الفعل (بغى) فإن أخذ من (البغى) وهو الظلم فهو لازم وتكون كلمة (سبيلاً) حينئذ متروعة الخافض والمعنى فلا تظلموهنَّ.

وإن فُسِّرَ الفعل (بغى) بـ (طلب) يقال بغيت الأمر أي طلبته، فالفعل حينئذ متعلِّق بنفسه ويكون (سبيلاً) معمولاً له، والمعنى: لا تطلبوا عليهن ذنوباً تعنتاً لتوصلوا بها إلى سبيل من السبل الثلاثة المتاحة لكم وهي: الوعظ، والهجر، والضرب التي كانت مباحة لكم وقت نشوزهن، أو الخوف من نشوزهن.

واختتام الآية الكريمة بـ ﴿علياً كبيراً﴾ غاية في البلاغة والإعجاز؛ ففيه إعلام للأزواج الذين منحهم الله صفة القوامه والعلو على أزواجهم بأن هذه صفة محكومة بأمر الله، وتوصيتهم بعدم الظلم والإسراف فيما أبيض لهم، فلا تستعلوا عليهن ولا تكبروا؛ وتنبية لهم بخفض الجناح ولين الجانب، وإشارة إلى أن قدرة الله فوق قدرتهم عليهن، وتذكيرهم بأن العلو والكبر من صفات الله تعالى.

وقال تعالى: ﴿وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى تَهْتَدُوا قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا وَمَا

كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾^(٢)

(١) ينظر في التوجيهات: التبيان: ٣٥٥ والفريد: ١/٧٢٩، والبحر: ٣/٦٢٨، والدر: ٣/٦٧٣.

(٢) البقرة: ١٣٥.

قراءة الجمهور بنصب: (مَلَّةٌ)، وقرئ (١) في الشواذ برفع (مَلَّةٌ)، وتوجّه قراءة الرفع على أنه خير لمبتدأ محذوف تقديره بل الهدئي ملة، أو مبتدأ خبره محذوف تقديره بل ملة إبراهيم حنيفاً هديئنا.

وفي توجيه قراءة النصب أربعة أقوال:

الأول: أنه مفعول به لفعل محذوف تقديره بل تَبِعَ ملة إبراهيم (٢).

الثاني: أنه منصوب على الإغراء أي: عليكم ملة إبراهيم، وبه قال أبو

عبدة (٣).

الثالث: أنه منصوب على أنه خبر لـ (نكون) محذوفة، والمعنى حينئذ بل نكون أهل ملة إبراهيم، أو أصحاب ملة إبراهيم، فحذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه وهو رأي الفراء، والأخفش، والزجاج، والزمخشري (٤).

الرابع: أنه منصوب على نزع الخافض والمعنى نقتدي بملة إبراهيم (٥).

فالوجه الأول والثاني من هذه الأقوال واحد وهو أنه مفعول به ولكن

العامل مختلف، والوجه الرابع مفعول به توسعاً بعد نزع الخافض، والثالث خبر كان.

(١) القراء هم: يحيى بن هرمز والأعرج وابن أبي عبله.

ينظر: مختصر ابن خالوية: ١٧ وتفسير القرطبي: ٩٥/٢، والفريد: ٣٨٠/١، والبحر: ٤٦٤/١.

(٢) وهو تقدير الأخفش: معاني القرآن: ١٥٠.

(٣) ينظر مجاز القرآن: ٥٧/١.

(٤) ينظر: معاني القرآن للفراء: ٨٢/١، ومعاني القرآن للأخفش: ١٥٠، ومعاني القرآن وإعرابه

للزجاج: ٢١٣/١، والكشاف: ٣١٤/١، وعزا هذا القول ابن الأنباري في البيان في

غريب إعراب القرآن للكوفيين: ١٢٤/١.

(٥) ذكر هذا الوجه أبو جيان في البحر: ٦٤٦/١، والسمين في الدر: ١٣٥/٢.

والوجه الرابع عندي ضعيف ؛ لأن نزع الخافض مع غير أن وأن وكبي غير قياسي، ولا ينبغي حمل إعراب الآيات على وجه ضعيف، ما أمكن حملها على وجه أقوى منه، ولا سيما أن من الأوجه ما يدعمه السياق.

وقال تعالى ﴿إِنَّ الصَّافَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا وَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَإِنَّ اللَّهَ شَاكِرٌ عَلِيمٌ﴾ (١)

وقال تعالى: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ فَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ (٢)

في توجيه نصب (خيراً) في الآيتين الكريميتين أربعة أقوال (٣):

الأول: أنه منصوب على نزع الخافض، أي: تطوَّع بخير فترع الخافض، وانتصب (خيراً)، وتعضد هذا الوجه قراءة ابن مسعود: (ومن تطوَّع بخير) (٤)

الثاني: منصوب على تضمين الفعل (تطوَّع) معنى (فَعَلَ) فيكون المعنى ومن فَعَلَ خيراً.

الثالث: مفعول مطلق نائب عن المصدر الأصلي ؛ لأنه وصف له في الأصل، والتقدير ومن يتطوَّع تطوَّعاً خيراً فحذف المصدر وحلت صفته محله.

(١) البقرة: ١٥٨.

(٢) البقرة: ١٨٤.

(٣) ينظر في التوجيهات: التبيان: ١٣١، والفريد: ٣٩٧/١، والبحر: ٦٨/٢، والدر: ١٩٢/٢.

(٤) ينظر في القراءة: الفريد: ٣٩٧/١، البحر: ٦٨/٢.

الرابع: إذا قدر المصدر المحذوف معرفة فـ(خيراً) حال منه، والتقدير

ومن تطوع تطوعه خيراً فإن الله شاكر عليم.

وقال تعالى: ﴿وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ (١)

وقال تعالى: ﴿وَلَا تَعْزِمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ حَتَّىٰ يَبْلُغَ الْكِتَابَ أَجَلَهُ﴾ (٢)

الفعل عزم لازم، يتعدى بـ (على)، قال في القاموس: (عزم على الأمر

يعزم عزمًا ويضمّ ومعزماً كمقعد ومجلس وعزماً بالضم وعزيمًا وعزيمة واعتزمه وعليه وتعزم أراد فعله) (٣).

وقال الشاعر:

عَزَمْتُ عَلَىٰ إِقَامَةِ ذِي صَبَاحٍ لِأَمْرٍ مَا يُسَوِّدُ مَنْ يَسْوَدُ (٤)

فـ (الطلاق) (٥) في الآية الأولى، و(عقدة) في الآية الثانية منصوبان

على نزع الخافض، والأصل - والله أعلم - وإن عزموا على الطلاق، ولا تعزموا على عقدة النكاح، فحذف الخافض، وانتصب معموله.

ويجوز أن يضمّن الفعل (عزم) معنى الفعل (نوى) فينتصب ما بعده مفعولاً به.

وقال تعالى: ﴿وَلَكِنَّ لَا تُوعِدُوهُمْ سِرًّا إِلَّا أَنْ تَقُولُوا قَوْلًا مَعْرُوفًا﴾ (٦)

(١) البقرة: ٢٢٧.

(٢) البقرة: ٢٣٥.

(٣) القاموس: (عزم) ١٤٩/٤.

(٤) بيت من الوافر نسب لأنس بن مدركة الخثعمي في الحيوان: ٨١/٣، وشرح المفصل: ١٢/٣

والخزاعة: ٨٧/٣، ولأنس بن نهيك في اللسان: (صبح) ودون عزو في الكتاب ٢٢٧/١

والمقتضب: ٣٤٥/٤.

(٥) ينظر: التبيان: ١٨٠، والفريد: ٤٦٤/١، والبحر: ٤٥٠/٢، والدر: ٤٣٥/٢.

(٦) البقرة: ٢٣٥.

في انتصاب (سراً) مع الفعل (واعد) ستة أوجه ذكرها العلماء^(١)،
وقدروا في بعضها مفعولاً محذوفاً وهو لا تواعدوهن نكاحاً سراً:

الأول: أنه مفعول ثانٍ للفعل (واعد).

والثاني: أنه حال من فاعله أي لا تواعدوهن مستخفين.

الثالث: أنه نعت مصدر محذوف والتقدير: لا تواعدوهن مواعدة سراً.

الرابع: أنه حال من ذلك المصدر المحذوف مع جعل المصدر معرفه

والتقدير: المواعدة مستخفية.

الخامس: أنه منصوب على الظرفية أي في سر.

السادس: أن يكون منصوباً على نزع الخافض والتقدير على سر، وذلك

عند من فسّر السر بالجماع، ذكر هذا المنتجب، وابن هشام، وعزاه للأخفش^(٢).

وقال تعالى: ﴿وَأَنْ كُنْتُمْ مَرْضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ

لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا﴾^(٣).

الفعل: (تَيَمَّم) سمع من العرب متعدياً بنفسه قال خُفَّافُ بْنُ نُذْبَةَ:

تَيَمَّمْتُ كَبَشَ الْقَوْمِ حَتَّى عَرَفْتُهُ وَجَائِبْتُ شُبَانَ الرَّجَالِ الصَّعَالِ كَا

فَإِنْ تَكُ حَيْلِي قَدْ أُصِيبَ صَمِيمُهَا فَعَمْدًا عَلَى عَيْنٍ تَيَمَّمْتُ مَالِ كَا^(٤)

(١) ينظر: معاني القرآن للزجاج: ٣١٣/١ والتبيان: ١٨٨، والفريد: ٤٧٧/١، والبحر: ٥٢٢/٢،

الدر المنصور: ٤٨٣/٢.

(٢) الفريد: ٤٧٧/١، ومغني اللبيب: ١٩٠، ٦٨١.

(٣) النساء: ٤٣، والمائدة: ٦.

(٤) بيتان من الطويل وهما في ديوانه (ضمن شعراء إسلاميون): ٤٨٤، و في الأغاني ٢/٢٩٠،

والحماسة البصرية: ١/١٠١، والخزانة: ٥/٤٤٠، مع اختلاف يسير في الرواية.

وقال الأعشى:

تَيَمَّمْتُ قَيْسًا وَكَمْ دُونَهُ مِنْ الْأَرْضِ مِنْ مَهْمِهِ ذِي شَزْنٍ (١)

وقال كثير عزة:

تَيَمَّمْتُ لَهَا أَبْتغِي الْعِلْمَ عِنْدَهُمْ وَقَدْ رُدَّ عَلِيمُ الْعَائِفِينَ إِلَى لَهَبٍ (٢)

قال امرؤ القيس:

تَيَمَّمَتِ الْعَيْنُ الَّتِي عِنْدَ ضَارِجٍ يَفِيءُ عَلَيْهَا الظِّلُّ عَرْمِضُهَا طَامٍ (٣)

وقال ذو الرمة:

تَيَمَّمَنْ عَيْنًا مِنْ أُنْثَالِ نَمِيرَةٍ قَمُوسًا يَمْحُ الْمُنْقِضَاتِ احْتِفَالُهَا (٤)

ولو ذهبت أتتبع الشواهد الشعرية في تعدية الفعل (تيمم) عند العرب

لطال البحث وحسبك من القلادة ما أحاط بالعتق.

(١) بيت من المتقارب: وهو في ديوانه: ٦٩، ويستشهد به اللغويون في (شزن) و (أمم) وقيس: هو ابن معدى كرب الكندي أبو الأشعث، والمهمه: فلاة لا ماء بها ولا أنيس، والشزن: الغليظ من الأرض.

(٢) بيت من الطويل وهو في ديوانه: ٤٦٩.

لهب بكسر اللام وإسكان الهاء: قبيلة عربية اشتهرت بالعيافة، والعيافة زجر الطير، وهي مما نهي عنه الإسلام.

(٣) بيت من الطويل في ملحق ديوانه: ٤٧٥.

ضارج مورد ماء في بلاد القصيم يحمل الآن اسم ضاري، ولعل الجيم أبدلت ياء في لهجة بني تميم سكانه في وقت مضى، والعرمض: هو الطحلب، وطام: بمعنى طاغ من النشاط.

(٤) من الطويل وهو في ديوانه: ٥٢٥/١.

— قال: كغراب قرية في بلاد القصيم لا تزال تسمى بهذا الاسم، ونميرة: عذبه، وقموس: غزيرة، المنقضات: الضفادع، يصف مورداً تيممته حمراً وحشية.

وقال ابن السكيت: «أصلُ التَّيْمَمِ: القصد، ويقال تيمّمته إذا قصدت له، قال تعالى: ﴿فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا﴾ أي اقصدوا لصعيد طيّب، ثم كثر استعمالهم هذه الكلمة حتى صار التيمّم مسح الوجه واليدين بالتراب» (١)

والياء في تيمّم منقلبة عن همزة، وأصل الفعل: (أَمَّ) بمعنى قصد يقال أمّه يؤمّه أمّا بمعنى قصده.

ومع أن الفعل استعمل متعدّياً كما رأينا في الشواهد السابقة إلا أننا نجد من العربيين للقرآن من أجاز أن تكون (صعيداً) متروعة الخافض، قال أبو البقاء: «صعيداً مفعول تيمّموا، أي: اقصدوا صعيداً، وقيل: هو على تقدير حذف الباء أي: بصعيد» (٢).

وقال المنتجب: «وقيل: هو على تقدير حذف الباء أي بصعيد، وقيل هو ظرف وهذا على قول من جعل الصعيد الأرض، أو وجه الأرض، والوجه هو الأول وعليه المعنى والإعراب» (٣)

وقال السمين: «وصعيداً مفعول به لقوله تيمّموا أي اقصدوا، وقيل: هو على إسقاط حرف أي: بصعيد، وليس بشيء لعدم اقتياسه» (٤)

وقال الجمل: «وصعيداً مفعول به لقوله فتيمّموا أي اقصدوا، وقيل هو على إسقاط حرف أي لصعيد، وليس بشيء لعدم انقياسه» (٥).

(١) إصلاح المنطق: ٣١٥.

(٢) التبيان: ٣٦٢.

(٣) الفريد: ٧٤٠/١.

(٤) الدر المنصون: ٦٩٣/٣.

(٥) الفتوحات الإلهية: ٣٨٥ / ١.

وقال تعالى : ﴿ قَالَ فَبِمَا أَعُوذُنِي لِأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ ﴾ (١)

جاءت كلمة (صراط) في الآية منصوبة، والفعل الذي يطلبها هو (قعد)،

وهو لازم، وللنحاة في توجيه نصبها ثلاثة أقوال :

الأول: أنه منصوب على إسقاط الخافض وهو رأي الأخفش قال: «أي

على صراطك، كما تقول توجه مكة أي: إلى مكة وقال الشاعر:

كَأَنِّي إِذْ أَسْعَى لِأُظْفَرَ طَائِرًا مَعَ النَّجْمِ فِي جَوِّ السَّمَاءِ يُصَوَّبُ (٢)

يريد: لأظفر بطائر، فألقى الباء، ومثله: ﴿ أَعْجَلْتُمْ أَمْرَ رَبِّكُمْ ﴾ (٣) يريد عن

أمر ربكم» (٤)

ووافقه الزجاج، وحكى الإجماع على ذلك قال: «لاختلاف بين

النحويين في أن (على) محذوفة، ومن ذلك قولك ضرب زيد الظهر والبطن» (٥).

الوجه الثاني: أنه منصوب على الظرفية المكانية: وإليه مال الفراء

قال: «المعنى - والله أعلم - لأقعدن لهم على طريقهم، أو في طريقهم، وإلقاء

الصفة من هذا جائز، كما قال قعدت لك وجة الأرض، وعلى وجه الأرض؛

لأن الطريق صفة في المعنى فاحتمل ما يحتمله اليوم والليلة والعام إذا قيل آتاك

غداً أو في غد» (٦)

(١) الأعراف: ١٦.

(٢) سبق تخريجه.

(٣) الأعراف: ١٥٠.

(٤) معاني القرآن: ٢٩٥.

(٥) معاني القرآن وإعرابه: ٣٢٤/٢.

(٦) معاني القرآن: ٣٧٥/١.

القول الثالث: هو مفعول به للفعل: (لأقعدن) لأنه قد ضمّن معنى (لألزمن) ذكره أبو حيان، والسمين وغيرهم^(١).

واستضعف الرأي الأول؛ لأن حذف حرف الجر هنا ليس من مواضع القياس.

وضّعّف القول الثاني؛ لأن الصراط ظرف مكان مختص، وظروف المكان المختصة لا يصل إليها الفعل إلا بواسطة حرف الجر.

وقال تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَ الشَّمْسُ ضِيَاءً وَالْقَمَرَ نُورًا وَقَدَرَهُ مَنَازِلَ لِتَعْلَمُوا عَدَدَ السِّنِينَ وَالْحِسَابِ مَا خَلَقَ اللَّهُ ذَلِكَ إِلَّا بِالْحَقِّ يُفَصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾^(٢)

الضمير في: ﴿قَدَرَهُ﴾ قيل: إنه منصوب على نزع الخافض، و﴿منازل﴾

مفعول به للفعل قدر، والفعل ﴿قَدَر﴾ حينئذٍ على بابه، والمعنى: والقمر قدر له

منازل، قال أبو جعفر النحاس: ﴿﴿وقدّره منازل﴾﴾: بمعنى: وقدر له، مثل: وإذا

كالوهم^(٣)، ووافقهُ أبو البقاء^(٤)، والمنتجب^(٥)، وأبو حيان^(٦) والسمين^(٧).

(١) ينظر في توجيه الإعراب: إعراب القرآن للنحاس: ١١٧/٢، ومجمع البيان للطبرسي: ١٧٧/٤، والتبيان: ٥٥٩، الفريد: ٢٧٧/٢، والسبحر: ٢١/٥، والدر: ٢٦٦/٥، والفتوحات الإلهية: ١٢٦/٢، وعناية القاضي لشهاب الدين الخفاجي: ٢٥٨/٤.

(٢) يونس: ٥.

(٣) إعراب القرآن: ٢٤٥/٢.

(٤) التبيان: ٦٦٦.

(٥) الفريد: ٥٣٤/٢.

(٦) البحر: ١٤/٦.

(٧) الدر: ١٥٣/٦.

ويصح أن يكون الضمير مفعولاً به، ومنازل حينئذ إما ظرف مكان أي: قدر القمر في منازل، ويشكل أن العامل في الظرف ليس من مادته، أو مفعول به ثان بعد حذف مضاف وإحلال المضاف إليه محله، وذلك إذا ضمن الفعل قدر معنى صير، والمعنى صير القمر ذا منازل، أو حال من الضمير إذا فسر قدر بـ(خلق أو هيأ)، والمعنى خلق الله القمر متقلاً^(١)

وقال تعالى: ﴿وَأَسْتَبَقَا الْبَابَ وَقَدَّتْ قَمِيصَهُ مِنْ دُبُرٍ وَأَلْفَيَا سَيِّدَهَا لَدَى الْبَابِ﴾^(٢) الفعل (استبق) بمعنى (تسابق) فهو لازم يتعدى بـ(إلى)، فـ(الباب) في الآية الكريمة منصوب إما على نزع الخافض، وإما على تضمين (استبق) معنى (ابتدر)، ونزع الخافض هنا ليس قياسياً، والتضمين في قياسيته كلام^(٣).

وقال تعالى: ﴿أَتُونِي زَبَرَ الْحَدِيدِ﴾^(٤)

قرأ^(٥) أبو بكر شعبة بن عيَّاش^(٦) عن عاصم (أيتوني) بهمزة وصل ثم ياء منقلبة عن همزة هي فاء الكلمة من (أتى يأتي) من الجيء، والفعل: (أتى) يتعدى

(١) ينظر المراجع السابقة .

(٢) يوسف ٢٥ .

(٣) ينظر: معاني القرآن للزجاج ١٠٣/٣، والفريدي ٤٨/٣، والبحر: ٢٥٩/٦، والدر: ٤٧٠/٦ . قال الزمخشري في الكشاف: ٣١٢/٢: ﴿وَأَسْتَبَقَا الْبَابَ﴾ وتسابقا إلى الباب على حذف الجار وإيصال الفعل كقوله ﴿وَإِخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ﴾ أو على تضمين استبقا معنى ابتدرا أ.هـ .

(٤) الكهف: ٩٦ .

(٥) ينظر: المبسوط: ٢٤٠، والتذكرة لابن غلبون: ٥١٧، و التيسير للذاني: ١٤٦، والإقناع لابن البادش: ٦٩٣، والنشر: ٣١٥/٢، والاتحاف: ٢٢٦/٢ . قال ابن الجزري: (واختلفوا في ﴿ردما أتوني﴾ و ﴿قال أتوني أفزع﴾ فروى ابن حمدون عن يحيى، وروى العليمي كلاهما عن أبي بكر بكسر التنوين في الأول، وهمزة ساكنة بعده، وبعد اللام في الثاني من الجيء، والابتداء على هذه الرواية بكسر الهمزة، وإبدال الهمزة الساكنة ياءً، ووافقهما حمزة في الثاني) النشر: ٣١٥/٢ .

(٦) هو: أبو بكر بن عيَّاش بن سالم الأسدي الكوفي مقرئ روي عن عاصم، وأخذ عنه

لواحد بنفسه فعلى هذه القراءة يكون الفعل قد استوفى معموله في ياء المتكلم، وكلمة (زُبِرَ) على هذه القراءة منصوبة على نزع الخافض والتقدير: ايتوني بزبر الحديد.

وقرأ الباقر: (آتوني) من الإيتاء وهو الإعطاء، والفعل حينئذ يتعدى إلى مفعولين الأول ياء المتكلم، والثاني (زبر) وعليها فلا شاهد في الآية (١).
وقال تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ هَذَا إِلَّا إِفْكٌ افْتَرَاهُ وَأَعَانَهُ عَلَيْهِ قَوْمٌ آخَرُونَ فَقَدْ جَاءُوا ظُلْمًا وَزُورًا﴾ (٢).

الفعل: (جاء) سمع متعدياً بنفسه كقوله تعالى: ﴿وَجِئْتُكَ مِنْ سَبَأٍ بَنِيًّا يَتِيمًا﴾ (٣)، وقوله تعالى: ﴿وَجَاءَ السَّحَرَةُ فِرْعَوْنَ﴾ (٤)، وسمع لازماً كقوله تعالى: ﴿جَاءَ بِكُمْ مِنَ الْبَدْوِ﴾ (٥) وكقوله تعالى: ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَلِهَا﴾ (٦)، قال صاحب التاج: «ويرد في كلامهم لازماً ومتعدياً» (٧).

=

الكسائي توفي عام ١٩٣ هـ .
ينظر ترجمته في: معرفة القراء الكبار: ١٣٤/١ وبهامشه ثبت طويل لمصادر ترجمته لمن أراد ذلك .

(١) ينظر: التبيان: ٨٦١، والفريد: ٣/٣٧١، والبحر: ٢٢٧/٧، والدر: ٥٤٧/٧،
والفتوحات الإلهية: ٤٧/٣ .

(٢) الفرقان: ٤ .

(٣) النمل: ٢٢ .

(٤) الأعراف: ١١٣ .

(٥) يوسف: ١٠٠ .

(٦) الأنعام: ١٦٠ .

(٧) جياً: ١٣٠/١ .

فعلى كون الفعل متعدياً يصح في إعراب (ظلماً) وجهان (١):
الأول: أنها مفعول به للفعل جاء.

والثاني أنها حال في تأويل مصدر باسم فاعل أي: ظالمين، أو على حذف مضاف أي ذوي ظلم، أو جعل المصدر حالاً على حد: (طلع زيد بغتة) وكقوله تعالى: ﴿ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَا بُتَّكَ سَعِيًّا﴾ (٢) وقوله تعالى: ﴿ثُمَّ إِنِّي دَعَوْتُهُمْ جِهَارًا﴾ (٣).
وعلى كونه لازماً فلها توجيهان أيضاً: الأول: أنها منصوبة على نزع الخافض، أي: جاءوا بظلم وزور، ومال إلى هذا الوجه جماعة من المفسرين (٤).

والثاني: أنه حال من فاعل جاء بحسب التوجيه السابق.

وقال تعالى: ﴿ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا رَجُلًا فِيهِ شُرَكَاءُ مُتَشَاكِسُونَ وَرَجُلًا سَلَمًا لِرَجُلٍ هَلْ يَسْتَوِيَانِ مَثَلًا الْحَمْدُ لِلَّهِ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ (٥)

﴿مثلاً﴾: في الآية الكريمة مفعول لـ ﴿ضرب﴾، و﴿رجلاً﴾ بدل

منه، واختار هذا العكبري والمنتجب (٦).

(١) ينظر في التوجيهات: معاني القرآن للزجاج: ٥٨/٤، وإعراب القرآن للنحاس: ١٥٢/٣،

والتيبان: ٩٨٠، والفريد: ٦٢٠/٣، والبحر: ٨٢/٨، الدر: ٤٥٥/٨، والفتوحات الإلهية: ٢٤٤/٣

(٢) البقرة: ٢٦٠.

(٣) نوح: ٨.

(٤) ينظر المراجع السابقة.

(٥) الزمر: ٢٩.

(٦) التيبان: ١١١١، والفريد: ١٩٠/٤.

وروى أبو حيان و السمين: أن الكسائي قال: (انتصب رجلاً على إسقاط الجار أي: لرجل، أو في رجل) (١).

وقال تعالى: ﴿وَلَا يَسْأَلُ حَمِيمٌ حَمِيماً﴾ (٢).

الجمهور على قراءة الفعل (يَسْأَلُ) بالبناء للفاعل فـ(حميماً) مفعول به أول — (يَسْأَلُ) أي يسأله عن حاله لما هو فيه من الشغل بنفسه، أو لا يسأله شفاعاً، أو لا يسأله نُصْرَةً وَمَنْفَعَةً، أو لا يسأله أن يحمل عنه من أوزاره شيئاً، وقيل بل هو منصوب على نزع خافض أي: لا يسأل حميمٌ عن حميمٍ.

وقرأ (٣) ابن كثير (٤) برواية عنه، وأبو جعفر (٥)، وأبو حيوة (٦)، وشيبة (٧)، والبزي (٨) بالبناء للمفعول: (يُسْأَلُ) فـ(حميماً) منصوب على نزع

(١) البحر المحيط: ١٩٧/٩، والدر المنثور: ٤٢٤/٩.

(٢) المعارج: ١٠.

(٣) ينظر: السبعة: ٦٥٠، والحجة لابن زنجلة: ٧٢٢، والبسوط: ٣٨١، والتذكرة لابن غلبون: ٧٣٠، والنشر: ٣٩٠/٢.

(٤) هو: عبد الله بن كثير الكناني تابعي جليل مقرئ مكة أحد السبعة توفي عام ١٢٠ هـ. تنظر ترجمته في معرفة القراء الكبار: ٨٦/١.

(٥) يزيد بن القعقاع المدني أحد العشرة، قرأ على كثير من الصحابة، توفي عام: ١٢٧ هـ. تنظر ترجمته في طبقات الذهبي: ٧٢/١.

(٦) شريح بن يزيد الحضرمي الحمصي، له اختيار شاذ في القراءة. تنظر ترجمته في غاية النهاية: ٣٢٥/١.

(٧) شيبة بن نصاح مقرئ المدينة وقاضيها كان متعاصراً مع أبي جعفر توفي عام: ١٣٠ هـ. ترجمته في: غاية النهاية: ٣٢٩/١.

(٨) أحمد بن محمد بن محمد بن القاسم الأهوازي الخزومي المكي مؤذن المسجد الحرام، توفي عام ٢٥٠ هـ.

ترجمته في معرفة القراء الكبار: ١٧٣ /١.

الخافض أي: عن حميم^(١)، قال أبو علي الفارسي: «من ضمّ فقال: ﴿لَا يُسْأَلُ حَمِيمٌ حَمِيمًا﴾ فالمعنى - والله أعلم - : لا يُسْأَلُ حَمِيمٌ عَنْ حَمِيمِهِ لِيُعْرَفَ شَأْنُهُ مِنْ جِهَتِهِ كَمَا قَدْ يُتَعَرَّفُ خَيْرُ صَدِيقٍ مِنْ جِهَةِ صَدِيقِهِ، وَالْقَرِيبُ مِنَ قَرِيبِهِ، فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ، فَالْكَلَامُ إِذَا بَنِيَ الْفِعْلُ لِلْفَاعِلِ: سَأَلْتُ زَيْدًا عَنْ حَمِيمِهِ، وَإِذَا بَنِيَ الْفِعْلُ لِلْمَفْعُولِ قُلْتُ: سَأَلْتُ زَيْدًا عَنْ حَمِيمِهِ، وَقَدْ يَحْذِفُ الْجَارُ فَيَصِلُ الْفِعْلُ إِلَى الْاسْمِ الَّذِي كَانَ مَجْرُورًا قَبْلَ حَذْفِ الْجَارِ فَيَتَّصِبُ بِأَنَّهُ مَفْعُولُ الْاسْمِ الَّذِي أَسْنَدَ إِلَيْهِ الْفِعْلَ الْمَبْنِيَّ لِلْمَفْعُولِ بِهِ فَعَلِيَ هَذَا انْتِصَابٌ قَوْلُهُ حَمِيمٌ حَمِيمًا»^(٢).

وقال تعالى: ﴿وَوَضَّلْنَا عَلَيْكُمُ الْغَمَامَ وَأَنْزَلْنَا عَلَيْكُمُ الْمَنَّاءَ وَالسَّلْوَى﴾^(٣).

وقال تعالى: ﴿وَوَضَّلْنَا عَلَيْهِمُ الْغَمَامَ وَأَنْزَلْنَا عَلَيْهِمُ الْمَنَّاءَ وَالسَّلْوَى﴾^(٤).

الفعل (ظَلَّلَ) المضغف: يتعدى إلى واحد بنفسه وللثاني بالحرف ومثاله قول الشاعر:

قَامَتْ تُظَلِّلُنِي مِنَ الشَّمْسِ نَفْسٌ أَعَزُّ عَلَيَّ مِنْ نَفْسِي
قَامَتْ تُظَلِّلُنِي وَمِنْ عَجَبٍ شَمْسٌ تُظَلِّلُنِي مِنَ الشَّمْسِ^(٥)

(١) التبيان: ١٢٣٩، والفريد: ٥٢٧/٤، والبحر: ٢٧٤/١٠، والدر: ٤٥٣/١٠.

(٢) الحجة ٦/ ٣٢٠.

(٣) البقرة: ٥٧.

(٤) الأعراف: ١٧٠.

(٥) بيتان من الكامل نسبا لابن العميد، ولأبي إسحاق الصابي وكلاهما ممن لا يستشهد بشعره؛ وإنما أوردتهما للتمثيل فقط، والبيتان في أسرار البلاغة: ٣٠٣، وبتيمة الدهر: ١٨٢/٣، ومعجم الأدباء: ٥٦/٢، وشروح التلخيص: ٦٣/٤، ١٣٧، ومعاهد التنصيص: ١١٣/٢. (ضمن أربعة أبيات).

ذهب جمهرة من المفسرين: إلى أن الغمام في الآية إنما هو آلة الظل، ولا يجوز أن يكون مفعولاً به؛ لأنه لم يقع عليه فعل الفاعل، إلا بتأويل: جَعَلْنَا الغمامَ عليكم طبقات، فالطبقة العليا تُظَلُّ التي أسفل منها؛ ولهذا حكموا عليه بأنه متروك الخافض أي ظَلَّلْنَاكم بالغمام، أشار إلى ذلك أبو البقاء (١)، ومنع أن يكون الفعل متعدياً إلى الغمام بنفسه؛ لأنه لم يقع عليه فعل الفاعل، وقال أبو حيان: ((مفعول على إسقاط حرف الجر، أي بالغمام كما تقول ظَلَّلْتُ على فلان بالرداء، أو مفعول به لا على إسقاط الحرف، ويكون المعنى جعلناه عليكم ظُللاً، فعلى هذا الوجه الثاني يكون (فَعَّل) فيه يجعل الشيء بمعنى ما صيغ منه كقوله: عدَّلت زيدا أي: جعلته عدلاً فكذلك هذا، معناه: جعلنا الغمام عليكم ظُلَّةً، وعلى الوجه الأول تكون (فَعَّل) فيه بمعنى أفعل، فيكون التضعيف أصله للتعدية ثم ضمَّن معنى فَعَّلٍ يُعَدِّي بـ(على) فكان الأصل: وظَلَّلْنَاكم أي أظللناكم بالغمام (٢)، ويرى السمين أن الغمام مفعول به للفعل ظَلَّلَ على تضمين (ظَلَّل) معنى (جَعَلَ) (٣)، وحكى قول أبي البقاء السابق، وقال عنه: إنه تفسير معنى لا إعراب وعلل ذلك بقوله: (لأن حذف حرف الجر لا ينقاس) (٤)، وقال المنتجب: (أي: جعلنا الغمام يُظَلُّكم) (٥).

(١) التبيان: ٦٥/١ .

(٢) البحر: ٣٤٥/١ .

(٣) وإليه مال الزمخشري ينظر الكشاف: ٢٨٢/١، ١٢٤/٢ .

(٤) الدر المصون: ٣٦٩/١ .

(٥) الفريد: ٢٩٤/١ .

وعلى هذا نجد أن أبا البقاء، وأبا حيان يذهبان إلى أن الغمام منصوب على نزع الخافض، وأن المنتجب والسمين يذهبان إلى تضمين الفعل (ظلل) معنى الفعل (جعل)، والتضمين - وإن نودي بقياسيته - إلا أنه محكوم بأضيق نطاق، ونزع الخافض في الآية ليس من مواطن القياس فكلاهما على المشهور غير قياسي، ولعلّ مما يرجح التضمين على القول بترع الخافض أن الفعل (ظلل) عُذِّي إلى المفعول به بـ(على) مع أنه - في الأصل - متعدّ بنفسه، ولم يكن السياق ظللناكم بالغمام؛ لأن (جعل) يتعدى للثاني بـ(على) فلما ضمّن ظلل معنى جعل عُذِّي بالحرف الذي يتعدى به جعل.

المطلب الثاني: دراسة التعليق والجمل التي بعده :

التعليق هو: إبطال العمل لفظاً لا محلاً؛ نجىء ما له صدر الكلام بعد الفعل المعلق^(١)، والأصل اختصاصه بأفعال القلوب المتصرفة، وليس كلّ قلبي يُعلّق، ألا ترى أن: أحبّ، وكره، وأبغض، وأراد أفعال قلبية ولا أعلم أحداً قال بأنها علّقت، وذكر العلماء أفعالاً علّقت وهي ليست قلبية: كنظر، وأبصر، وسأل؛ لتلطّفهم في معانيها بما يتلاءم مع الأفعال القلبية.

ومن الأدوات المعلقة^(٢): لام الابتداء، ولام القسم، وأدوات النفي: (ما، ولا، وإن)، والاستفهام، وإنّ المشدّدة المكسورة التي في خبرها اللام.

(١) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: ٣١٩/١، وشرح التسهيل لابن مالك: ٨٨/٢، وهمع الهوامع: ٢٣٣/٢.

(٢) ينظر في أدوات التعليق على خلاف بين النحاة في بعضها زيادة ونقصاناً: شرح التسهيل لابن مالك: ٨٨/٢، وشرح الكافية للرضي: ١٥٩/٤، همع الهوامع: ٢٣٣/٢.

والجملة المعلقة في محل نصب على نزع الخافض إن كان الفعل الذي قبلها لازماً، وفي موضع نصب إن كان يتعدى إلى واحد، وسادة مسدّ المفعولين إن كان يتعدى إلى مفعولين، قال ابن مالك: «والجملة بعد المعلق في موضع نصب بإسقاط حرف الجرّ إن تعدى به، وفي موضع مفعوله إن تعدى إلى واحد، وسادة مسدّ مفعوليه إن تعدى إلى اثنين، وبدل من المتوسط بينه وبينها إن تعدى إلى واحد، وفي موضع الثاني إن تعدى إلى اثنين ووجد الأول» (١).

وقال ابن عصفور: «وإذا غلّق الفعل فلا يخلو أن يكون من باب ما يتعدى إلى واحد بحرف جرّ نحو: فكّرت، أو من باب ما يتعدى إلى واحد بنفسه نحو: عرفت، أو من باب ما يتعدى إلى اثنين أصلهما المبتدأ والخبر نحو: علمت، فإن كان من باب ما يتعدى إلى واحد بحرف الجر كانت الجملة في موضع نصب بعد إسقاط حرف الجرّ» (٢).

وقال الرضي: «الجملة بعد الفعل المعلق في موضع النصب، وهي: إما في موضع مفعول يُنصب بترع الخافض، وذلك بعد كلّ فعل يقيد الشك» (٣).
وأحقّ بعض العلماء بالأفعال القلبية في التعليق مع الاستفهام خاصة: (نظر سواء أكانت بصرية أم قلبية، وأبصر، وتفكّر، وسأل، ونسي، وتبأ، وأنبأ)، قال ابن مالك عن تعليق الأفعال القلبية: «ويشاركهنّ فيه مع الاستفهام: نظر، وأبصر، وتفكّر، وسأل، وما وافقهن، أو قارهن، لا ما لم يقارهنّ خلافاً ليونس،

(١) تسهيل الفوائد: ٧٣ .

(٢) شرح الجمل: ٣٢٠/١ .

(٣) شرح الكافية: ١٦٦/٤ .

وقد تعلق نسي^(١)، وقال: «وَعَلَّقَ أَيْضًا مَعَ الْإِسْتِفْهَامِ نَظْرَ بِالْعَيْنِ، أَوْ بِالْقَلْبِ، وَأَبْصَرَ، وَتَفَكَّرَ، وَسَأَلَ. وَأَشْرَتْ بِمَا وَافَقَهُنَّ إِلَى نَحْوِ: أَمَا تَرَى أَيُّ بَرَقِ هَاهُنَا؟» (٢) بمعنى: أما تبصر حكاها سيبويه^(٣)، وإلى نحو: «وَيَسْتَنْبِئُونَكَ أَحَقُّ هُوَ»^(٤)، وأشرت بما قاربهن إلى نحو: «لِنُبْلُوهُنَّ أَنَّهُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا»^(٥)... وَعَلَّقَ نَسِي؛ لِأَنَّهُ ضِدُّ عِلْمٍ، وَالضِدُّ قَدْ يَحْمِلُ عَلَى الضِدِّ»^(٦).

المطلب الثالث: نزع الخافض من الجمل المعلقة في القرآن:

قال تعالى: «انظُرْ كَيْفَ بَيَّنَّ لَهُمُ الْآيَاتِ ثُمَّ انظُرْ أَنَّى يُؤْفَكُونَ»^(٧).

الفعل (نظر) لازم، يتعدى بـ (إلى)، وقد علق^(٨) عن العمل في الجملتين بـ (كيف) و(أنى)، وجملتا (كيف نبين لهم الآيات) و(أنى يؤفكون) في محل نصب على نزع الخافض^(٩) ونظر هنا قلبية.

(١) تسهيل الفوائد: ٧٢ .

(٢) (أما ترى أي برك هاهنا) هذا الكلام متنسق مع أوزان البسيط، ولعله بعض بيت، وهو بهذه الصورة منشور أيضاً في الكتاب: ٢٣٦/١، ونكت الأعلام: ٣٢٧/١ .

(٣) الكتاب: ٢٣٦/١، قال أبو عثمان المازني: " قوله أما ترى أي برك هاهنا يريد به رؤية العين ؛ لأنه أراد أن يقول: انظر إليه ببصرك، وجاز هذا في هذا خاصة ؛ لأنها محكية، ولا يقاس عليها " نكت الأعلام: ٣٢٧/١ .

(٤) يونس: ٥٣ .

(٥) الكهف: ٧ .

(٦) شرح التسهيل ٨٩/٢، وينظر الارتشاف: ٢١١٧، والهمع: ٢٣٥/٢ .

(٧) المائدة: ٧٥ .

(٨) قال أبو حيان: " لا أعلم أحداً ذكر أن استمع تعلق، وإنما ذكروا من غير أفعال القلوب (سل) و(انظر) وفي تعليق (رأى) البصرية خلاف " البحر المحيط: ١٢٥/٦ .

(٩) ينظر الدر: ٣٧٨/٤ .

وقال تعالى: ﴿أَوْ لِمَ يَتَفَكَّرُوا مَا بِصَاحِبِهِمْ مِنْ جَنَّةٍ إِنَّهُ هُوَ الْبَاقِيُونَ﴾ (١).

قال أبو حيان: «الظاهر أن: ﴿يَتَفَكَّرُوا﴾ مُعَلَّقٌ عَنِ الْجُمْلَةِ الْمُنْفِيَةِ، وَهِيَ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ بِـ (يَتَفَكَّرُوا) بَعْدَ إِسْقَاطِ حَرْفِ الْجَرِّ؛ لِأَنَّ التَّفَكُّرَ مِنْ إِعْمَالِ الْقُلُوبِ، فَيَجُوزُ تَعْلِيْقُهُ» (٢).

وقال تعالى: ﴿انظُرْ كَيْفَ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَلِالْآخِرَةِ أَكْبَرُ دَرَجَاتٍ وَأَكْبَرُ تَفْضِيلًا﴾ (٣).

جملة: ﴿كَيْفَ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾ جعلها أبو حيان منصوبة على نزع الخافض، فقال عنها: «(في موضع نصب بعد حذف حرف الجرّ؛ لأن نظر يتعدى به، فانظر هنا معلقة؛ ولما كان النظر مفضياً وسبباً إلى العلم جاز أن يعلّق» (٤) ونظر هنا يصح أن تكون قلبية وبصرية.

وقال تعالى: ﴿فَلْيَنْظُرْ أَيُّهَا أَزْكَى طَعَامًا فَلْيَأْكُلْ فَأْتِكُمْ بِرِزْقٍ مِنْهُ﴾ (٥).

(أَيُّهَا): يصح أن تكون استفهاماً فهي مبتدأ، خبره (أزكى)، والجملة في محل نصب على نزع الخافض لـ (ينظر)؛ لأن الفعل (نظر) لازم يتعدى بـ

(١) الأعراف: ١٨٤ .

(٢) البحر المحیط: ٢٣٤/٥ .

(٣) الإسراء: ٢١ .

(٤) البحر المحیط: ٢٩/٧ .

(٥) الكهف: ١٩ .

(إلى)، ويصح أن تكون موصولاً، فهي مفعول لـ (ينظر) على نزع الخافض أيضاً، و(أزكى) خبرٌ مبتدأٌ محذوفٌ تقديره: هو أزكى (١)، و(نظر) هنا بصرية.

وقال تعالى: ﴿قَالَ سَتَنظُرُ أَصَدَقْتَ أَمْ كُنْتَ مِنَ الْكَاذِبِينَ﴾ (٢).

قال أبو حيان: جملة ﴿أَصَدَقْتَ أَمْ كُنْتَ مِنَ الْكَاذِبِينَ﴾ علقَ عنها: (سننظر)،

وهي في محل نصب على نزع الخافض (٣)، و(نظر) هنا يصح أن تكون قلبية وبصرية.

وقال تعالى: ﴿فَانظُرِي مَاذَا تَأْمُرِينَ﴾ (٤).

جملة ﴿مَاذَا تَأْمُرِينَ﴾ في موضع نصب على نزع الخافض، والفعل مُعلّق

عنها بسبب الاستفهام (٥) ونظر هنا قلبية.

وقال تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَتَفَكَّرُوا فِي أَنفُسِهِمْ مَا خَلَقَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا إِلَّا

بِالْحَقِّ وَأَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ (٦).

(ما) : نافية، والجملة بعدها يصح أن تكون استثنائية، فلا محل لها من

الإعراب.

(١) ينظر البحر المحيط: ١٥٦/٧ .

(٢) النمل: ٢٧ .

(٣) البحر المحيط: ٢٣٢/٨ .

(٤) النمل: ٣٣ .

(٥) ينظر البحر المحيط: ٢٣٦/٨ .

(٦) الروم: ٨ .

ويصحّ أن تكون منصوبة على نزع الخافض.

وأجيز - على ضعف - أن تكون (ما) استفهامية بمعنى النفي، والجملة بعدها فيها الوجهان السابقان^(١).

وقال تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا أَعْظُمُ بِوَاحِدَةٍ أَنْ تَقُومُوا لِلَّهِ مَشْنَىٰ وَقُرَادَىٰ ثُمَّ تَتَفَكَّرُوا مَا

بِصَاحِبِكُمْ مِّنْ جَنَّةٍ﴾^(٢)

الفعل: (تتفكّر) لازم يتعدى بالحرف، والجملة المنفية ﴿ما بصاحبكم من

جنة﴾ أجيز أن تكون استئنافية فلا محل لها من الإعراب.

وأجيز أن تكون في محل نصب على نزع الخافض وهو محطّ التفكير،

أي: ثم تتفكروا في انتفاء الجنة عن محمد صلى الله عليه وسلم^(٣).

وقال تعالى: ﴿عَلَى الْأَرَائِكِ يَنْظُرُونَ هَلْ تُؤَبِّبُ الْكُفَّارُ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ﴾^(٤)

قال السمين: ﴿هَلْ تُؤَبِّبُ﴾ يجوز أن تكون الجملة الاستفهامية معلقة

للنظر قبلها فتكون في محل نصب بعد إسقاط الخافض، ويجوز أن تكون على

إضمار القول أي: يقولون: هل تُؤَبِّبُ الْكُفَّارُ^(٥)

(١) ينظر الدر المنصور: ٣٣/٩ .

(٢) سبأ: ٤٦ .

(٣) ينظر البحر المحيط: ٥٦١/٨ .

(٤) المطففين: ٣٦/٣٥ .

(٥) الدر المنصور: ٧٢٧/١٠ .

وقال تعالى : ﴿فَلْيَنْظُرِ الْإِنْسَانُ مِمَّ خُلِقَ﴾ (١).

الاستفهام مُعلّق للفعل عن العمل، وجملة (مم خلق) في محل نصب بالفعل (فلينظر) على نزع الخافض، ونظر هنا قلبية (٢).

المطلب الرابع: المفعول الثاني منصوب على نزع الخافض والفعل معلّق عنه:

قال تعالى : ﴿لِيَبْلُوكُمْ أَيَكْمَ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ (٣).

﴿أيكم أحسن﴾ مبتدأ وخبر، والجملة في محل نصب مفعول ثانٍ بعد إسقاط الخافض، والاستفهام مُعلّق للفعل (٤)، قال الزمخشري: «فإن قلت: كيف جاز تعليق فعل البلوى؟ قلت: لما في الاختيار من معنى العلم؛ لأنه طريق إليه فهو ملابس له كما تقول: انظر أيهم أحسن وجهاً، واسمع أيهم أحسن صوتاً؛ لأن النظر والاستماع من طُرُق العلم» (٥).

وقال تعالى : ﴿فَاسْتَنْتِهِمُ الرَّبُّكَ الْبَنَاتُ وَلَهُمُ الْبَنُونَ﴾ (٦).

أجاز الدماميني أن يكون الفعل (استفتى) مُعلّقاً عن العمل بالاستفهام، وجملة: (الربك البنات) في موضع نصب على نزع الخافض قال: «الظاهر أن هذه

(١) الطارق: ٥ .

(٢) ينظر البحر المحيط: ١٠ / ٤٥١ .

(٣) هود: ٧ .

(٤) ينظر الدر المصون: ٦ / ٢٩٠ .

(٥) الكشف: ٢ / ٢٥٩ .

(٦) الصافات: ١٤٩ .

الجملة المقترنة بالهمزة في محل مفعول مقيّد بالجار على ما قرروه، والفعل مُعلّق؛ لأن الاستفتاء طريق العلم كالسؤال فجاز تعليقه كما علق فِعْلُ السُّؤال نحو

﴿سَلَّمُوا إِلَهُكُمْ بِذَلِكَ زَعِيمٌ﴾ (١)

وقال تعالى: ﴿وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ أَيْنَ شُرَكَائِي قَالُوا أَدْنَاكَ مَا مِنَّا مِنْ شَهِيدٍ﴾ (٢).

الفعل: (آذن) يتعدى لواحد بنفسه وللثاني بالباء يقال آذنته بالسفر

بمعنى أعلمته به قال الشاعر:

آذَنْتُنَا بَيْنَهَا أَسْمَاءُ رَبِّ ثَاوٍ يُمَلُّ مِنْهُ النَّوَاءُ (٣)

وقد أجاز أبو حيان وجماعة تعليق الفعل (آذن) في الآية الكريمة؛ لأنه

بمعنى أعلم، وأعلم يعلّق فما كان بمعناه يأخذ حكمه قال في تفسير الآية الكريمة

﴿وَأَدْنَاكَ مَعْلَقٌ؛ لأنه بمعنى الإعلام، والجملة من قوله ﴿مَا مِنَّا مِنْ شَهِيدٍ﴾ في

موضع المفعول، وفي تعليق باب أعلم خلاف، والصحيح أنه مسموع من كلام

العرب﴾ (٤)، وقال السمين ﴿﴿مَا مِنَّا مِنْ شَهِيدٍ﴾ هذه الجملة المنفية معلقة

لـ (آذناك)؛ لأنها بمعنى أعلمناك، وتقدّم لنا خلاف في تعليق أعلم، والصحيح

وقوعه سماعاً من العرب﴾ (٥).

(١) تحفة الغريب: ٣٣/١ .

(٢) فصلت: ٤٧ .

(٣) بيت من الخفيف هو مطلع معلقة الحارث بن حلزة البكري، وهو في ديوانه: ١٩ .

(٤) البحر المحيط: ٣١٥/٩ .

(٥) الدر المصون: ٥٣٤/٩ .

وقال تعالى: ﴿سَلُّهُمْ أَيُّهُمْ بِذَلِكَ زَعِيمٌ﴾ (١).

أجاز أبو حيان والسمين (٢): أن تكون جملة (أيهم بذلك زعيم) في محل نصب على نزع الخافض مفعول ثانٍ لـ (سأل)؛ لأن (سأل) إذا كان بمعنى استفهم تعدى للثاني بـ (عن)، أو بـ (الباء) قال تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ﴾ (٣) وقال تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَاهَا﴾ (٤) وقال تعالى: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ ذِي الْقُرْنَيْنِ﴾ (٥)، وقال تعالى: ﴿سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ﴾ (٦).

وقال علقمة الفحل:

فَإِنْ تَسْأَلُونِي بِالنِّسَاءِ فَإِنِّي بَصِيرٌ بِأَدْوَاءِ النِّسَاءِ طَيِّبٌ (٧)

وإن كان (سأل) بمعنى (طلب) نصب الثاني بنفسه نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ لَا

أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ لِلْعَالَمِينَ﴾ (٨) وقوله تعالى: ﴿لَا سَأَلَكَ رِزْقًا نَحْنُ نُرزِّقُكَ

(١) القلم: ٤٠ .

(٢) ينظر البحر المحيط: ٢٤٦/١٠، الدر المصون: ٤١٥/١٠ .

(٣) البقرة: ١٨٩ .

(٤) الأعراف: ١٨٧ .

(٥) الكهف: ٨٣ .

(٦) المعارج: ١ .

(٧) بيت من الطويل وهو في ديوانه ٣٥ .

(٨) الأنعام: ٩٠ .

وَالْعَاقِبَةُ لِلتَّقْوَى ﴿١﴾، وقوله تعالى: ﴿وَإِذَا سَأَلْتُمُوهُنَّ مَتَاعًا﴾ (٢)، وقوله تعالى: ﴿قُلْ لَا

أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى﴾ (٣).

وقال الشاعر:

فَلَوْ أَنَّكَ فِي يَوْمِ الرَّخَاءِ سَأَلْتَنِي طَلَاقَكَ لَمْ أَبْخَلْ وَأَنْتَ صَدِيقٌ (٤)

قال الدماميني: «ألا ترى أن سأل التي يراد بها طلب العلم لا المال إنما

يتعدى إلى الثاني بالجار» (٥).

ف—(أيهم) في قوله تعالى: ﴿سَأَلْتُمُوهُنَّ بِذَلِكَ زَعِيمٌ﴾ معلق لـ(سألهن)؛

لكونه سبباً في العلم .

ويشكل قول الفيروز أبادي: «سأله كذا وعن كذا وبكذا بمعنى» (٦)؛ إذ

جعل (سأل كذا) وهو متعدّد للثاني بدون واسطة، بمعنى (سأله عن كذا وبكذا)

وهو متعدّد للثاني بالحرف، ويمكن توجيه كلامه بأن سأل تفيد الطلب حيثما

كانت فالأولى تفيد طلب المال ونحوه، والثانية تفيد طلب العلم ونحوه، وهذا

معنى كلام الدماميني السابق (طلب العلم لا المال) إذ الجميع طلب.

(١) طه: ١٣٢ .

(٢) الأحزاب: ٥٣ .

(٣) الشورى: ٢٣ .

(٤) بيت من الطويل غير معزوف، والنحاة يستشهدون به في تخفيف (أن) وإبراز اسمها، وهو في

مغني اللبيب: ٤٧، والأشمنوني: ١/١٤٦، وجمع الهوامع: ٢/١٨٧ .

(٥) تعليق الفرائد: ٤/١٨٦ .

(٦) القاموس المحيط: (سأل) ٣/٣٢٩ .

وقال تعالى: ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْحَاقَّةُ﴾ (١).

وتكرر هذا الأسلوب في ثلاث عشرة آية (٢).

ذهب (٣) جماعة من المفسرين للقرآن والمعربين له إلى أن الفعل (أدرى) في الآية الكريمة السابقة نصب (الضمير) مفعولاً أولاً بنفسه، وعلّق عن العمل في الجملة التي بعده بالاستفهام، وهي عندهم في محلّ نصب على نزع الخافض؛ بناءً على أن الأشهر في الفعل (درى) أن يصل إلى المفعول به بواسطة حرف الجر، فإذا صحبته همزة النقل - كما هو الحال في الآية الكريمة السابقة - نصب الأول بنفسه، والثاني بالباء، قال أبو حيان: ((ما): مبتدأ، والهاقة: خبر، والجملة في موضع نصب بـ (أدراك)، و(أدراك) معلقة، وأصل (درى) أن يتعدّى بالباء، وقد تُحذف على قلة، فإذا دخلت همزة النقل تعدّى إلى واحد بنفسه، وإلى الآخر بحرف الجر، فقوله: ﴿ما الهاقة﴾ بعد أدراك في موضع نصب بعد إسقاط حرف الجر)) (٤) أ.هـ .

(١) الهاقة: ٣ .

(٢) وهي قوله تعالى: ﴿وما أدراك ما سقر﴾ وقوله تعالى: ﴿وما أدراك ما يوم الفصل﴾ وقوله تعالى: ﴿وما أدراك ما يوم الدين﴾ وقوله تعالى: ﴿وما أدراك ما سجين﴾ وقوله تعالى: ﴿وما أدراك ما علقون﴾ وقوله تعالى: ﴿وما أدراك ما الطارق﴾ وقوله تعالى: ﴿وما أدراك ما العقبه﴾ وقوله تعالى: ﴿وما أدراك ما ليلة القدر﴾ وقوله تعالى: ﴿وما أدراك ما القارعة﴾ وقوله تعالى: ﴿وما أدراك ما هيه نار حامية﴾ وقوله تعالى: ﴿وما أدراك ما الحطمة﴾ .

(٣) منهم الشوكاني في فتح القدير: ٢٧٧/٥، وصاحب الفتوحات الإلهية: ٣٩٣/٤ .

(٤) البحر المحيط: ٢٥٤/١٠، وينظر: ٥٣٢/١٠ .

وقال السمين: «قوله: ﴿ما الحاقّة﴾: في موضع نصب على إسقاط الخافض؛ لأن (أدرى) بالهمزة يتعدى لاثنتين، الأول بنفسه، والثاني بالباء قال تعالى: ﴿وَأَدْرَأَكُمْ بِهِ﴾^(١)، فلماً وقعت جملة الاستفهام معلقة لها كانت في موضع المفعول الثاني، ودون الهمزة تتعدى لواحد بالباء نحو: دَرَيْتُ بكذا، ويكون بمعنى (علم) فيتعدى لاثنتين»^(٢).

وذهبت طائفة أخرى^(٣) إلى أن الفعل (أدرى) نصب الجملة المعلقة بنفسه قال مكي: «﴿وَمَا أَدْرَاكُ مَا الْحَاقَّةُ﴾: ما مبتدأ، وما الثانية مبتدأ ثان، والحاقّة خبره، والجملة في موضع نصب بأدراك، وأدراك وما اتصل به خبر عن ما الأولى»^(٤) وقال المنتجب: «ما الثانية مبتدأ ثان والحاقّة خبره، وأدرى تعدى إلى مفعولين فالكاف مفعول أول، والجملة مفعول ثان»^(٥).

هذا آخر ما من الله بجمعه وأسأل الله أن يعلمنا ما جهلنا، وينفعنا بما علمنا، ويزيدنا علماً، ويلهمنا رشدنا، ويسر لنا من أمرنا رشداً بمنه وكرمه، وآخر دعوانا إن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وأصحابه وسلم تسليماً كثيراً.

(١) يونس: ١٦ .

(٢) الدر المصون: ٤٢٣/١٠، وينظر: ٩٣/١١ .

(٣) منهم ابن عطية في المحرر الوجيز: ٩٣/١٦، وابن الأنباري في: البيان في غريب إعراب القرآن: ٤٥٦/٢، وأبو السعود في إرشاد العقل السليم: ٣٨١ / ٥ .

(٤) إعراب مشكل القرآن: ٧٥٣ .

(٥) الفريد: ٥١٦/٤، وينظر ٧١٩/٤ .

فهرس المراجع والمصادر

- ائتلاف النصره في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة لعبد اللطيف الزبيدي، تحقيق طارق الجنابي، عالم الكتب.
- ابن يعيش = شرح المفصل لابن يعيش.
- إتحاف فضلاء البشر لأحمد الدمياطي، مراجعه محمد علي الصباغ ، دار الندوة بيروت.
- الإتقان في علوم القرآن للسيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية بيروت ١٤٠٧هـ.
- أدب الكاتب لابن قتيبة ، تحقيق محمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت: ١٤٠٥هـ.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان، تحقيق رجب عثمان محمد، الخانجي، القاهرة ١٤١٨هـ.
- إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم لأبي السعود، تحقيق عبد القادر عطا، مكتبة الرياض لا ط.
- أساس البلاغة للزمخشري، دار صادر بيروت: ١٣٩٩ هـ.
- أسرار البلاغة للجرجاني، تحقيق محمود محمد شاكر، مطبعة المدني بالقاهرة: ١٤١٢هـ.
- أسرار العربية لأبي البركات بن الأنباري، تحقيق محمد بهجت البيطار، مجمع اللغة بدمشق: ١٣٧٧هـ.
- الأشباه والنظائر للسيوطي، تحقيق د. عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة بيروت: ١٤٠٦هـ.

- الأشموني = منهج السالك إلى ألفية ابن مالك.
- إصلاح المنطق لابن السكيت، تحقيق أحمد شاكر و عبد السلام هارون، دار المعارف الطبعة الثالثة.
- الأصول في النحو لابن السراج، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت: ١٤٠٥ هـ.
- إعراب القرآن للنحاس، تحقيق زهير غازي زاهد، عالم الكتب بيروت ١٤٠٥ هـ.
- إعراب مشكل القرآن، مكّي بن أبي طالب، تحقيق د حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة ط الثالثة: ١٤٠٧.
- الأغاني للأصفهاني، تحقيق عبد الستار فراج، الدار التونسية للنشر تونس ١٩٨٣ م.
- الاقتضاب في شرح أدب الكتاب، لابن السيد البطليوسي، تحقيق مصطفى السقا وحامد عبد الحميد، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨١ م.
- الإقناع في القراءات السبع، لابن الباذش، تحقيق عبد الحميد قطامش، جامعة أم القرى ١٤٠٣ هـ.
- إنباه الرواة على أنباه النحاة للقفطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مؤسسة الكتب الثقافية بيروت: ١٤٠٦ هـ.
- الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات بن الأنباري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر بيروت.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام، مصطفى الحلبي، القاهرة ١٤٠٣ هـ.

- الإيضاح في علل النحو لأبي القاسم الزجاجي، تحقيق مازن المبارك، دار النفائس بيروت: ١٤٠٢هـ.
- الإيضاح في علوم البلاغة للخطيب القزويني، تحقيق عليق محمد عبد المنعم خفاجي، دار الكتاب اللبناني: ١٤٠٣هـ.
- البحر المحيط لأثير الدين أبي حيان، المكتبة التجارية مكة المكرمة ١٤١٢هـ.
- بدائع الفوائد لابن قيم الجوزية، مكتبة ابن تيمية بالقاهرة.
- السرهان في علوم القرآن للزركشي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة بيروت.
- بغية الوعاة للسيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية بيروت.
- البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات بن الأنباري، تحقيق طه عبد الحميد، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٤٠٠هـ.
- تاج العروس للزبيدي، تحقيق علي شيري دار الفكر بيروت ١٤١٤هـ.
- التبيان في إعراب القرآن لأبي البقاء العكبري، تحقيق علي البحراوي، عيسى الحلبي ١٩٧٦م.
- تحفة الغريب بشرح مغني اللبيب للدماميني، بهامش المنصف من الكلام علي مغني ابن هشام، المطبعة البهية بمصر ١٣٠٥هـ.
- تخلص الشواهد وتلخيص الفوائد، لابن هشام، تحقيق علي عباس دار الكتاب الري ١٤٠٦هـ.
- التذكرة في القراءات الثمان لابن غلبون، تحقيق د. عبدالفتاح بحيري إبراهيم، الزهراء بالقاهرة ١٤١٠هـ.

- تحرير التحبير لابن أبي الأصعب المصري، تحقيق د. حفي محمد شرف، لجنة إحياء التراث الإسلامي بالقاهرة.
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك، تحقيق محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي ١٣٨٧هـ.
- التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهري، تحقيق د. عبد الفتاح بحيري إبراهيم، الزهراء ١٤١٨.
- تعليق الفوائد وتسهيل الفوائد لبدر الدين الدماميني، تحقيق د. محمد المفدى، مطابع الفرزدق بالرياض ١٤٠٣هـ.
- تفسير الطبري = جامع البيان عن تأويل القرآن.
- تفسير القرطبي = الجامع لأحكام القرآن.
- تهذيب اللغة للأزهري، تحقيق نخبة من العلماء، المؤسسة العامة للتأليف والنشر القاهرة: ١٩٦٤م.
- التيسير في القراءات السبع لأبي عمرو الداني، دار الكتاب العربي بيروت ١٤٠٦هـ.
- الجامع لأحكام القرآن للقرطبي، دار الكتب العلمية بيروت ١٤٠٨هـ.
- جامع البيان عن تأويل آي القرآن لابن جرير الطبري، دار الفكر ١٤٠٥هـ.
- الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي، تحقيق د. فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، دار الآفاق بيروت ١٤٠٣هـ.
- حاشية الدسوقي على مغني اللبيب لمحمد عرفة الدسوقي، مطبعة المشهد الحسيني ١٣٨٦هـ.
- حاشية الصبان على الأشموني لمحمد على الصبان، عيسى البابي الحلبي.

- حاشية الشريف الجرجاني على تفسير الكشاف لعلي بن محمد الجرجاني، مطبعة مصطفى الحلبي: ١٣٩٢ هـ.
- حاشية يس زين الدين العليمي على التصريح بمضمون التوضيح، عيسى البابي الحلبي لا ط.
- حجة القراءات لابن زنجلة، تحقيق سعيد الأفعاني، مؤسسة الرسالة ١٤٠٢ هـ.
- الحجة للقراء السبعة لأبي علي الفارسي، تحقيق بدر الدين فهوجي وبشير جويجاني، دارالمأمون ١٤١٣ هـ.
- الحماسة لأبي تمام، تحقيق د. عبد الله عسيلان، جامعة الإمام محمد بن سعود ١٤٠١ هـ.
- الحماسة للبحثري، تحقيق عليق كمال مصطفى، المطبعة الرحمانية بمصر ١٩٢٩ م.
- الحماسة البصرية لعلي بن حسن البصري، تحقيق مختار الدين أحمد، عالم الكتب ١٤٠١ هـ.
- الحيوان للجاحظ، تحقيق عبد السلام هارون، مصطفى البابي الحلبي ١٣٥٦ هـ.
- خزنة الأدب ولب لباب لسان العرب لبعث القادر البغدادي، تحقيق عبد السلام هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٩ م.
- الخصائص لأبي الفتح بن جني، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتب المصرية ١٣٧١ هـ.
- دراسات لأسلوب القرآن الكريم، للشيخ محمد عبد الخالق عزيمة، مطبعة حسان القاهرة.

- الدرر اللوامع لأحمد بن الأمين الشنقيطي، تحقيق عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة ١٤٠٥هـ.
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمن الحلبي، تحقيق د. أحمد الخراط، دار القلم دمشق ١٤٠٦هـ.
- ديوان ابن الرومي، تحقيق د. حسين نصار.
- ديوان أبي النجم العجلي، صنعة علاء الدين أغا، النادي الأدبي بالرياض ١٤٠١هـ.
- ديوان الأعشى الكبير، شرح وتعليق محمد محمد حسين، مؤسسة الرسالة ١٤٠٣هـ.
- ديوان امرئ القيس، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف ١٩٦٤م.
- ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب، تحقيق د. نعمان محمد أمين طه، دار المعارف الطبعة الثالثة.
- ديوان حاتم الطائي صنعة يحيى بن مدرك الطائي، تحقيق عادل سليمان جمال، الخانجي ١٤١١هـ.
- ديوان الحارث بن حلزة، جمع أميل بديع يعقوب، دار الكتاب العربي بيروت ١٤١١هـ.
- ديوان خفاف بن ندبة السلمى (ضمن شعراء إسلاميون) صنعة نوري القيسي، عالم الكتب بيروت ط الثانية: ١٤٠٥هـ.
- ديوان ذي الرمة شرح أبي نصر الباهلي، تحقيق د. عبد القدوس أبو صالح، مؤسسة الإيمان بيروت ١٤٠٢هـ.
- ديوان عباس بن مرداس السلمى جمع، د. يحيى الجبوري، مؤسسة الرسالة ١٤١٢هـ.

- ديوان علقمة الفحل بشرح الأعلام ، تحقيق لطفي الصقال و درية الخطيب، دار الكتاب العربي بجلب ١٣٨٩هـ.
- ديوان عمر بن أبي ربيعة = شرح ديوان عمر.
- ديوان عمرو بن معدي كرب = شعر عمر بن معدي كرب.
- ديوان الفرزدق دار صادر بيروت ١٣٨٥هـ.
- ديوان قيس بن الخطيم، رواية ابن السكيت ، تحقيق د. ناصر الدين الأسد، مكتبة العروبة ط الأولى: ١٣٨١هـ.
- ديوان كثير عزة جمع الدكتور إحسان عباس، دار الثقافة بيروت ١٩٧١م.
- ديوان المتلمس الضبعي، تحقيق د. حسن كامل الصيرفي، معهد المخطوطات العربية ١٣٩٠هـ.
- ديوان منصور النمرى = شعر منصور النمرى.
- ديوان النابغة الجعدي = شعر النابغة الجعدي .
- ديوان النابغة الذبياني شرح الأعلام، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف بالقاهرة : ١٩٧٧.
- ديوان الهذليين = شرح أشعار الهذليين.
- رصف المباني في شرح حروف المعاني لأحمد بن عبد النور المالقي، تحقيق أحمد الخراط، دار القلم بيروت ١٤٠٥هـ.
- السبعة في القراءات لابن مجاهد، تحقيق د. شوقي ضيف، دار المعارف الطبعة الثالثة ١٩٨٠م.
- الشافي في علم القوافي لابن القطاع الصقلّي، تحقيق د. صالح بن حسين العايد، دار إشيليا بالرياض ١٤١٨هـ.

- شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي، تحقيق د. محمد علي سلطاني، دار المأمون دمشق ١٩٧٩م.
- شرح أشعار الهذليين لأبي سعيد السكري، تحقيق عبد الستار فراج، مكتبة العروبة بالقاهرة.
- شرح التسهيل لابن مالك، تحقيق د. عبد الرحمن السيد، و د. محمد بدوي محتون، هجر بالقاهرة ١٤١٠هـ.
- شرح جمل الزجاجي لابن عصفور، تحقيق د. صاحب أبو جناح، وزارة الأوقاف العراقية ١٩٨٠م.
- شرح ديوان جرير ل محمد إسماعيل الصاوي، دار الأندلس بيروت.
- شرح ديوان عمر بن أبي ربيعة، محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة المدني ١٣٨٤هـ.
- شرح الكافية لرضي الدين الإستراباذي، تحقيق يوسف حسن عمر منشورات جامعة قار يونس ليبيا ١٣٩٨.
- شرح الكافية الشافية لابن مالك، تحقيق د. عبد المنعم هريدي، جامعة أم القرى مكة المكرمة ١٤٠٢هـ.
- شرح المفصل لابن يعيش، المطبعة المنيرية بالقاهرة ١٩٢٨م.
- شروح التلخيص، دار الكتب العلمية بيروت لاط.
- شعر الشمردل البربوعي (ضمن شعراء أمويون الجزء الثاني)، نوري جمودي القيسي ١٣٩٦هـ.
- شعر عمرو بن أحمـر الباهلي، جمعه حسين عطوان، مطبوعات مجمع اللغة بدمشق.

- شعر عمرو بن معدي كرب الزبيدي، جمع مطاع الطرايشي، مجمع اللغة بدمشق ١٤٠٥ هـ.
- شعر منصور النمري، جمع الطيب العشاش، مجمع اللغة بدمشق ١٤٠١ هـ.
- شعر النابغة الجعدي، منشورات المكتب الإسلامي بدمشق ١٣٨٤ هـ.
- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك، تحقيق فؤاد عبد الباقي، دار الكتب العلمية بيروت.
- الصحاح للجوهري، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، نسخة مصورة عن الطبعة الأولى.
- صحيح البخاري ت د. مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير الطبعة الرابعة ١٤١٠ هـ.
- صحيح مسلم، فؤاد عبد الباقي، المكتبة الإسلامية إستانبول.
- الصنائع لأبي هلال العسكري، تحقيق علي بن محمد الجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، الكتبة العصرية بيروت ١٤٠٦.
- طبقات القراء = معرفة القراء الكبار.
- طبقات النحويين واللغويين لأبي بكر الزبيدي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف.
- عمدة القاري شرح صحيح البخاري لبدر الدين العيني، مصطفى البابي الحلبي ط الأولى: ١٣٩٢ هـ.
- غناية القاضي وكفاية الراضي، لشهاب الدين الخفاجي، دار الكتب العلمية ١٤٠٧ هـ.
- العين المنسوب للخليل بن أحمد، تحقيق مهدي الخزومي، وإبراهيم السامرائي، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات بيروت ١٤٠٨ هـ.

- عيون الأخبار لابن قتيبة، نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب.
- غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري، عني بنشره ج برجستراسر، دار الكتب العلمية بيروت ١٤٠٢هـ.
- فتح الباري لابن حجر العسقلاني، المكتبة السلفية الطبعة الثالثة ١٤٠٧هـ.
- فتح القدير الجامع بين الرواية والدراية في علم التفسير، للشوكاني، ضبط عبد الرحمن عميرة، دار الوفاء المنصورة: ١٤١٥.
- الفتوحات الإلهية بتوضيح تفسير الجلالين للدقائق الحفية، لسليمان بن عمر العجيلي الشهير بالجميل، عيسى البابي الحلبي.
- الفريد في إعراب القرآن المجيد للمنتجب الهمذاني، تحقيق د. محمد النمر، وفؤاد مخيمر، دار الثقافة الدوحة ١٤١١هـ.
- الفصول في القوافي ل محمد بن سعيد بن الدهان النحوي، تحقيق د. صالح العايد، دار إشبيليا الرياض: ١٤١٨هـ.
- في النحو العربي لسعيد الأفغاني، الكتب الإسلامي، دمشق: ١٤٠٧ هـ
- القاموس المحيط للفيروز أبادي، مؤسسة الرسالة الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ
- القوافي للأخفش، تحقيق د. عزة حسن، وزارة الثقافة السورية دمشق: ١٣٩٠هـ.
- القوافي للتوحي، تحقيق د. عوني عبد الرؤف، مكتبة الخانجي ١٩٨٧م.
- قيس ولبنى شعر ودراسة (ديوان قيس بن ذريح) للدكتور حسين نصار، دار مصر للطباعة ١٩٧٩م.
- الكامل لأبي العباس المبرد، تحقيق محمد الدالي، مؤسسة الرسالة ١٤٠٦هـ.
- الكتاب لسيبويه، تحقيق عبد السلام هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٧م.

- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل، لجار الله الزمخشري، مصطفى الباي الحلبي القاهرة ١٣٩٢.
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لحاجي خليفة، مكتبة المثنى بغداد.
- الكليات لأبي البقاء الكفوي ت. د. عدنان درويش، ومحمد المصري، دار الكتاب الإسلامي بالقاهرة.
- اللباب في علل البناء والإعراب، لأبي البقاء العكبري، تحقيق غازي طليمات وعبد الإله نهان، مطبوعات جمعة الماجد بدبي، الطبعة الأولى: ١٤١٦.
- لسان العرب لابن منظور، دار الفكر بيروت ١٤١٠هـ.
- ما تلحن فيه العامة للكسائي، تحقيق د. رمضان عبد التواب، الخانجي بالقاهرة: ١٤٠٢هـ.
- المسوط في القراءات العشر للأصهباني، تحقيق سبيع حمزة حاكمي، دار القبلة جدة ١٤٠٨هـ.
- مجاز القرآن لأبي عبيدة معمر بن المثنى، تحقيق محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي ١٩٨٨م.
- مجمع البيان في تفسير القرآن للطبرسي، ضبط إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية بيروت ١٤١٨هـ.
- المحرر الوجيز لابن عطية، تحقيق المجلس العلمي بفاس، وزارة الأوقاف المغربية ١٣٩٥هـ.
- مختصر في شواذ القراءات لابن خالويه، مكتبة المتنبى بالقاهرة.
- الزهر للسيوطي، تحقيق محمد أحمد جاد المولى وزملائه، دار التراث بالقاهرة الطبعة الثالثة.

- المسائل البغداديات أو المسائل المشكلة لأبي علي الفارسي، تحقيق صلاح الدين السنكاوي، مطبعة العاني بغداد ١٩٨٣ م.
- المسائل العسكرية لأبي علي الفارسي، تحقيق د. محمد الشاطر أحمد، مطبعة المدني ١٤٠٣ هـ.
- المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل، تحقيق د. محمد كامل بركات، جامعة أم القرى ١٤٠٠ هـ.
- المقاصد الشافية للشاطبي (قطعة من الكتاب)، تحقيق د. عياد الشبيبي، دار التراث مكة المكرمة ١٤١٧ هـ.
- معاني القرآن للأخفش، تحقيق د. فائز فارس، دار البشير ١٤٠١ هـ.
- معاني القرآن للفراء، عالم الكتب بيروت.
- معاني القرآن وإعرابه للزجاج، تحقيق د. عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب ١٤٠٨ هـ.
- معاهد التنصيص للعباسي، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، عالم الكتب ١٣٦٧ هـ.
- معترك الأقران في إعجاز القرآن، للسيوطي، ضبط أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية بيروت ١٤٠٨ هـ.
- المصباح المنير للفيومي، مكتبة لبنان ١٩٨٧ م.
- معجم الأدباء = إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب.
- معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار للذهبي، تحقيق شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة ١٤٠٤ هـ.
- مغني اللبيب لابن هشام ت مازن المبارك ورفاقه، دار الفكر ١٩٧٩ م.
- المقاصد النحوية للبعيني « بهامش خزانة الأدب » طبعة بولاق.

- المقتضب لأبي العباس المبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عزيمة، وزارة الأوقاف المصرية ١٣٩٩هـ.
- المقرب لابن عصفور، تحقيق أحمد الجبوري، وعبد الله الجبوري، مطبعة العاني بغداد ١٣٩١هـ.
- المنصف من الكلام على مغني ابن هشام لأحمد الشمني، المطبعة البهية ١٣٠٥هـ.
- منهج السالك لأثير الدين أبي حيان، رسالة دكتوراه في الولايات المتحدة نسخة مصورة.
- منهج السالك إلى ألفية ابن مالك لعللي بن محمد الأشموني، عيسى البابي الحلبي.
- النحو الوافي عباس حسن دار المعارف بالقاهرة ط الثامنة.
- نزهة الألباء في طبقات الأدباء لابن الأنباري، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار فهضة مصر.
- النشر في القراءات العشر لابن الجزري، تحقيق صحيح علي محمد الضباع، دار الكتب بيروت.
- نقائص جرير والفرزدق لأبي عبيدة معمر بن المثنى، دار الكتاب العربي بيروت.
- همع الهوامع للسيوطي، تحقيق عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية ١٣٩٤هـ.
- الوافي في العروض والقوافي للخطيب التبريزي، تحقيق فخر الدين قباوة، دار الفكر دمشق ١٤٠٧هـ.

المنصوب على نزع الخافض في القرآن - للدكتور إبراهيم بن سليمان البعيمي

- يتيمة الدهر للثعالبي، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة

١٣٧٥هـ.

فهرس الموضوعات

٢٦١ المقدمة:
٢٦٦ تمهيد:
٢٦٦ التعدي واللزوم
٢٦٨ علامات التعدي واللزوم:
٢٧٠ تعلق الجار والمجرور:
٢٧٢ الفصل الأول: دراسة نزع الخافض
٢٧٢ تعريف المصطلح
٢٧٣ أحوال نزع الخافض في العربية
٢٨٢ حكم متروع الخافض:
٢٨٣ المنصوب بعد ما الحجازية:
٢٨٤ نزع الخافض والتضمين:
٢٨٨ الفرق بين التضمين ونزع الخافض:
٢٩٠ الفصل الثاني: المنصوب على نزع الخافض في القرآن:
٢٩٠ نزع الخافض قياساً في القرآن:
٢٩٠ دراسة أنَّ وأنَّ بعد نزع الخافض
٢٩٢ نزع الخافض من أنَّ وأنَّ في القرآن:
٢٩٤ دراسة كي في اللغة:
٢٩٧ كي في القرآن
٢٩٩ نزع الخافض سماعاً في القرآن
٢٩٩ نزع الخافض من المفرد

- ٣١٥ دراسة التعليق والجمل التي بعده:
- ٣١٧ نزع الخافض من الجملة المعلقة في القرآن:
- ٣٢١ المفعول الثاني منصوب على نزع الخافض والفعل معلق عنه:
- ٣٢٧ فهرس المراجع والمصادر:
- ٣٤١ فهرس الموضوعات: